

أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي في البنوك
التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

**THE IMPACT OF APPLYING ACCOUNTING DICLOSURE
ON IMPROVING THE FINANCIAL PERFORMANCE OF
JORDANIAN COMMERCIAL BANKS LISTED ON THE
AMMAN STOCK EXCHANGE**

إعداد الطالب

محمد سعد الدين العبد عبد المالك

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

٢٠١٥



جامعة عمان العربية
AMMAN ARAB UNIVERSITY

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

نموذج (9)

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

الطالب (ثلاثة مقاطع)	المشرف الرئيس (ثلاثة مقاطع)
محمد سعد الدين عبد المالك	أ.د. نبيل بشير الحلبي
التوقيع: 	التوقيع: 
التاريخ: 15/12/2015	التاريخ: 15/12/2015

قرار لجنة المناقشة

نُوقِشت هذه الرسالة والمقدمة من الطالب : محمد سعد الدين عبد المالك

وعنوانها:

" اثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

المدرجة في سوق عمان المالي "

وأجيزت بتاريخ 2015/12/5

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع		الاسم
	مشرفاً / رئيساً	أ. د. نبيل الحلبي
	عضواً / داخلياً	د. محمد شبيبطة
	عضواً / خارجياً	أ.د. اسماعيل التكريتي

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي على قبوله الإشراف على رسالتي وعلى المجهود الذي اعطاني إياه أثناء إشرافه على الرسالة والتوجيهات القيمة التي كان لها الأثر العظيم في تقديم الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة عمان العربية ممثلة برئيسها وأعضاء الهيئة التدريسية وأخص منهم كلية الأعمال وقسم المحاسبة، كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي.

الباحث

محمد سعد الدين العبد عبد المالك

الإهداء

الى روح تمنيت ان تكون معي والدي

إلى نبع الحنان إلى من سهرت حتى ننام ومرضت

حتى نشفى وتعبت حتى نصل وبقيت على العهد

وكانت على قدر الوعد

((والدتي))

الى مصابيح دربي

((اخواني وأخواتي ابناءهم وزواجهم))

الى رفقاء الحياة

((عائلة خالتي المحترمين))

إلى اخوالي واعمامي

الى رفقاء دربي اصدقائي

فهرس المحتويات

ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
ل	قائمة الملاحق
م	الملخص باللغة العربية
ع	الملخص باللغة الانجليزية
١	الفصل الأول
١	الإطار العام للدراسة
١	المقدمة
٣	١-١ مشكلة الدراسة وعناصرها
٤	٢-١ فرضيات الدراسة
٥	٣-١ أنموذج الدراسة
٧	٤-١ التعريفات الإجرائية
١٠	٥-١ أهمية الدراسة
١١	٦-١ حدود الدراسة

١٢	الفصل الثاني.....
١٢	الإطار النظري والدراسات السابقة.....
١٢	المقدمة:.....
١٣	١-٢-١ مفاهيم الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية.....
١٥	١-٢-٢ أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية.....
١٨	١-٢-٣ أنواع الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية.....
٢١	١-٢-٤ الإفصاح المحاسبي للبنوك في ظل معايير المحاسبة الدولية.....
٢٣	١-٢-٥ معايير المحاسبة الدولية والأداء في البنوك التجارية الأردنية.....
٣٧	١-٢-٦ الأداء المالي :.....
٣٧	١-٢-٧ مفهوم الأداء المالي بالبنوك:.....
٣٨	١-٢-٨ أهمية الأداء المالي:.....
٣٩	١-٢-٩ العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية:.....
٤٣	١-٢-١٠ العائد على الأصول (ROA) :.....
٤٤	١-٢-١١ نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) :.....
٤٥	٢-٢ الدراسات السابقة (PREVIOUS STUDIES).....
٤٥	١-٢-٢ الدراسات باللغة العربية:.....
٥٢	٢-٢-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية :-.....
٦٠	الفصل الثالث.....
٦٠	الطريقة والإجراءات.....
٦٠	١-٣ مقدمة :-.....
٦١	٢-٣ منهجية الدراسة.....
٦١	٣-٣ مصادر الحصول على المعلومات :-.....
٦٢	٤-٣ مجتمع الدراسة وعينتها.....
٦٤	٥-٣ أداة الدراسة:.....
٦٤	٦-٣ التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة بسوق عمان المالي.....
٦٥	٧-٣ المعالجة الإحصائية :.....

٦٧	الفصل الرابع.....
٦٧	اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.....
٦٧	١-٤ المقدمة:.....
٦٨	٤-٢ وصف متغيرات الدراسة.....
٧٣	٣-٤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة:.....
٨٧	الفصل الخامس.....
٨٧	النتائج والتوصيات.....
٨٧	١-٥ مناقشة النتائج والاستنتاجات.....
٩٠	٥-٢ التوصيات.....
٩١	المراجع.....
٩١	المراجع باللغة العربية:.....
٩٦	المراجع باللغة الانجليزية:.....
٩٩	الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	مقارنة المتغيرات في الدراسات السابقة والدراسة الحالية	٥٦
٢	البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان	٦١
٣	التحليل الوصفي للعائد على الأصول للبنوك التجارية	٦٨
٤	التحليل الوصفي للعائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية	٧٠
٥	اختبار الانحدار البسيط لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية	٧٢
٦	تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً في ROA لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على الأصول البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي	٧٥
٧	لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على في البنوك التجارية الأردنية ROE العائد على حقوق الملكية	٧٨

٨٢	نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للتنبؤ بالعائد على حقوق الملكية ROE من خلال الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة	٨
٨٨	خلاصة نتائج فرضيات الدراسة	٩

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
٦	أنموذج الدراسة	١

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
٩٩	تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد	١
١١٢	أداة الدراسة	٢

أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

المدرجة في سوق عمان المالي

إعداد الطالب

محمد سعد الدين عبد المالك

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تكونت عينة الدراسة من كامل المجتمع باتباع أسلوب المسح الشامل للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، تم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة على موقع بورصة عمان لعينة الدراسة، وتم استخدام المتوسطات، إضافة الى تحليل معامل الانحدار الخطي البسيط ومعامل الانحدار الخطي المتعدد، لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي :-

١. وجود أثر جزئي (لعنصر من المتغير المستقل متمثل بالمعيار الدولي رقم ٣٨) لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفق عدد مختار من معايير المحاسبة على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي حيث فسرت ما نسبة ١١% تقريبا لأثر المتغير المستقل على المتغير التابع عند مستوى دلالة ٥% .

٢. عدم وجود أثر لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفق عدد مختار من معايير المحاسبة الدولية على العائد على الأصول عند مستوى دلالة ٥%.

٣. عدم وجود أثر جزئي لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفق عدد مختار من معايير المحاسبة الدولية على العائد على حقوق الملكية، بينما يوجد للمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأصول المعنوية (IAS٣٨) اثر على حقوق الملكية، حيث بينت الدراسة ما نسبته ١١% تفسير للأثر في المتغير التابع عند مستوى دلالة ٥%.

وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحث فيما يلي:-

الاهتمام بدراسة تطبيق معايير المحاسبة الدولية الأخرى كالمعايير الدولية التالية: (رقم ٢١ أسعار صرف العملات الأجنبية)، (رقم ١٢ الخاص بالضريبة) (رقم ٣٢ الخاص بالأدوات المالية ورقم ٧ الخاص بالإبلاغ المالي الدولية)، لمعرفة العوامل المؤثرة على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية وفي غيرها من الشركات الصناعات الأردنية.

٢. ضرورة قيام الباحثين بدراسة العوامل الأخرى التي تؤثر بشكل إيجابي على تحسين الأداء المالي

في غيرها الشركات الصناعات الأردنية وغيرها من الشركات الخدمية.

٣. إجراء دراسات لتبني سياسة التحوط لأخذ الحذر من الظروف السائدة في الدول المجاورة للمملكة

الأردنية الهاشمية.

**THE IMPACT OF APPLYING ACCOUNTING DICLOSURE
ON IMPROVING THE FINANCIAL PERFORMANCE OF
JORDANIAN COMMERCIAL BANKS LISTED ON THE
AMMAN STOCK EXCHANGE**

Prepared By

MOHAMMAD SAAD ALDEN

Supervised By

PROF. NABIL AL-HALABI

ABSTRACT

The study aims to investigate the effect of the application of accounting disclosure to improve the financial performance of the Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange, A sample consisted of ١٢ commercial banks based on ١٠٠% of the whole population registered in Amman Stock exchange. the study used the arithmetic mean, in addition to the analysis of simple linear regression and the multiple linear regression, to measure the impact of the independent and dependent variables of the study.

The study results showed the following:

١. There was a partial impact (that is IAS^{٣٨}) of the application of accounting disclosure based on some selected international accounting standards on improving the financial performance of Jordanian commercial banks listed in the Amman Stock exchange, and this explained through the percentage of almost ١١% of the effect of the independent variables on the dependent variables with the level of significance of ٥%.
٢. there was no impact of the application of accounting disclosure based on some selected international accounting standards on the return on assets with the level of significance of ٥%.
٣. there was no partial impact of the application of accounting disclosure in accordance with some selected international accounting standards on the return on equity, while there was an impact of the IAS^{٣٨} on the return on equity, where the study showed ١١% interpretation of the independent variables in the dependent variables at the level of significance of ٥%.

In light of these findings the study recommends the following:

١. researchers' efforts are put on the application of other international standards (IAS and IFRS) such as (no. ٢١ related to foreign currency exchange rates) and (no. ٢ related to special Tax) (nos. ٣٢ and IFRS٧ related financial instruments), to determine affecting factors that improve the financial performance in commercial banks and other manufacturing companies in Jordan.

٢.it is important for other researchers to study other factors that have a positive impact on improving the financial performance of companies in through service companies.

٣.it is important for studies to adopt the hedging policy to take care of the prevailing conditions in the neighboring countries of the Hashemite Kingdom of Jordan.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة (Introduction) :

أكدت معايير المحاسبة الدولية على ضرورة الإفصاح المحاسبي لما له دور أساسي في البيئة المالية من حيث موضوعية ومصداقية البيانات المالية، كإفصاح عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وغيرها من البيانات التي تبين أداء المصرف المالي والإداري. وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ هام يفيد في عرض المعلومات المحاسبية بما يوافق معايير المحاسبة الدولية، ويساعد في اعداد التقارير المالية للمنظمات، وخصوصا مستوى ودرجة الإفصاح المحاسبي، حيث هناك الإفصاح الكافي عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها في البيانات المالية للبنوك، بما يفيد الأطراف من مصرفين، ومستثمرين، ومقرضين، ومحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم من الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، هذا بالإضافة الى الأثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الأطراف بناءً على تلك المعلومات.

وتقديرا من دول عديدة كالولايات المتحدة الأمريكية للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة في الاقتصاد الوطني، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي البيانات المالية، وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة في المجتمع. فقد اهتمت تلك الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال اصدار معايير محاسبية، خصوصا تلك التي تحكم قواعد الإفصاح المحاسبي في التقارير والبيانات المالية نظرا لما تقدمه لمستخدمي المعلومات المالية (سليم وعثمانة، ٢٠٠٦).

كما تعتبر أهمية معايير المحاسبة الدولية في بيان الوضع المالي للبنوك التجارية، فمن خلال هذه المعايير تتبين السياسات والتقديرات المحاسبية والافصاح عن بنود الأصول المادية (الملموسة) والأصول المعنوية (غير الملموسة)، والتي تبين للمستثمر نسبة النمو في اعمال البنوك ونجاح ادارتها، كما تكون أهمية التقديرات المحاسبية في بيان أي تعديل في القيمة الدفترية لأي أصل او التزام، وقيمة الفوائد المدفوعة والفعلية وكيفية تحقق الايراد واستهلاك الأصول المادية واطفاء الأصول المعنوية، مما يجعل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية زيادة لشفافية في البنوك التجارية الأردنية، وما يعكسه اجابا على للأداء المالي أهمية في بيئة الأعمال لقدرتها على تقييم الوضع المالي للمنظمة، من خلال المقاييس والمؤشرات المالية التي تهدف الى تقويم أنشطة البنوك. وتأتي أهمية دراسة الأداء المالي للبنوك كونها تشكل أساسا لتسجيل ومعالجة عمليات الأنشطة والعمليات الإدارية والمالية المختلفة للبنوك، من خلال قدرتها على قياس إدارة أصولها ومطلوباتها، ومن هنا تأتي أهمية الأداء المالي وضرورة تحسينه لضمان نوعية المعلومات المالية المقدمة للمستفيدين المختلفين، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والتي تتناسب مع التطورات الهائلة في الأنظمة المحاسبية للبنوك الأردنية، والتي يتم تقييمها من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة، والتي تنبع من القيمة المراد تقييمها، وبشكل خاص مقياس العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقدرتهما على قياس الأداء المالي، وما يمكن أن يؤثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي للبنوك (عبد الرحيم، ٢٠١٥).

لذا تأتي هذه الدراسة للتأكيد على أهمية الإفصاح المحاسبي المتمثلة بعدد من معايير المحاسبة الدولية المالية وأثره على تحسين الأداء المالي متمثلاً "ببعض مقاييس الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

١-١ مشكلة الدراسة وعناصرها (Research Problem And Question):

تتأثر العديد من منظمات الأعمال بمستوى ودرجة الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، وما ينعكس ذلك على أدائها ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني. ويعتبر الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي من الأدوات الهامة في الاقتصاد الأردني، حيث تقدم معلومات محاسبية ومالية عن حقيقة أداء البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، وخصوصاً ما يتعلق بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، كالإفصاح عن بنود الأصول والمصاريف والإيرادات، وغيرها من مشكلات الإفصاح ضمن معايير المحاسبة الدولية. ويشكل ذلك تحدياً للبنوك التجارية في عرض المعلومات المحاسبية التي تؤثر على أدائها المالي، وقد يكون لها تأثير على قرارات المستثمرين، وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة بما يخدم الاقتصاد الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية.

وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١ - ما أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على الاصول في

البنوك التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

٢ - ما أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على حقوق الملكية

في البنوك التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

١-٢ فرضيات الدراسة (Research Hypothesis):

يمكن صياغة الفرضية العدمية الاتية:

الفرضية العدمية الرئيسة:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لتطبيق الإفصاح المحاسبي

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، على تحسين الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق

الملكية) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي .

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الاتية:

الفرضية العدمية الفرعية الأولى:

لتطبيق الإفصاح $\alpha \leq 0.05$: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (H₀₁₋₁)

المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على الأصول في البنوك التجارية الاردنية المدرجة بسوق عمان المالي.

الفرضية العدمية الفرعية الثانية: (H₀₁₋₂) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

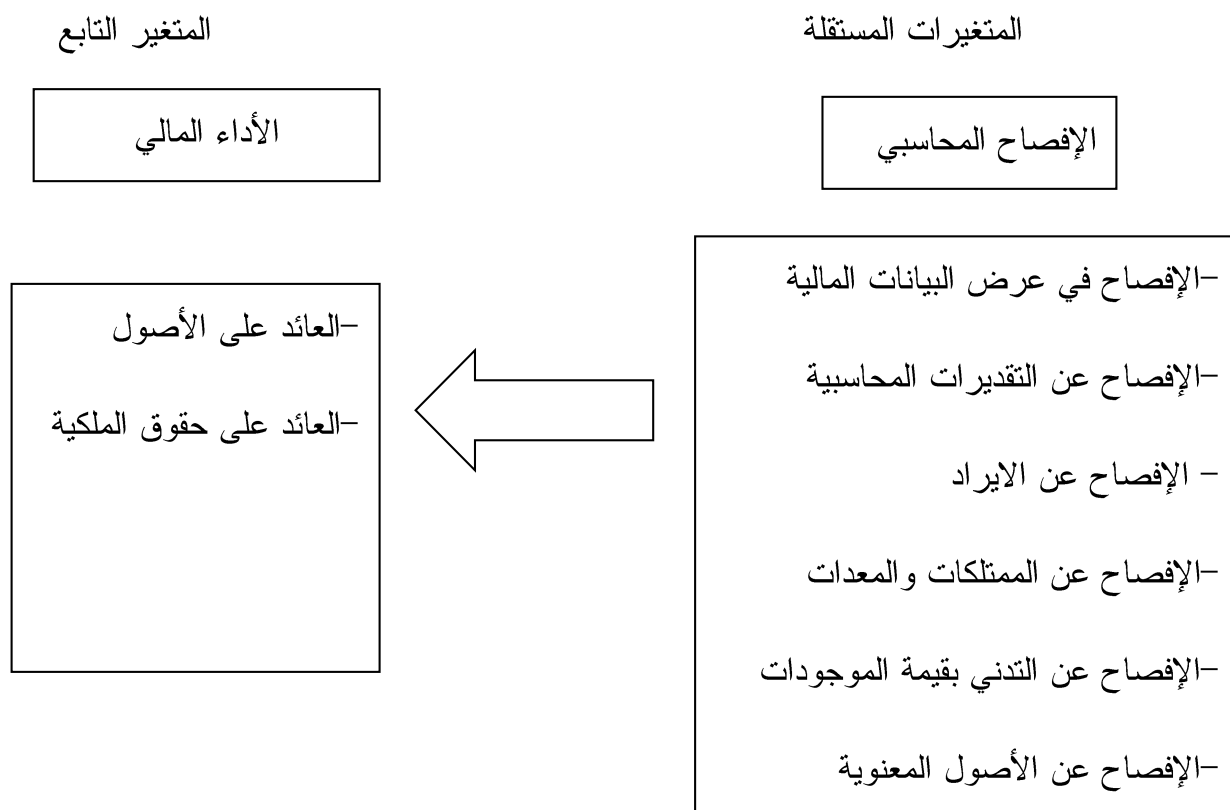
لتطبيق الإفصاح $\alpha \leq 0.05$ المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الاردنية المدرجة بسوق عمان المالي.

٣-١ نموذج الدراسة (Research Model) :

لتحقيق غرض الدراسة واختبار فرضياتها سوف يعتمد الباحث على الأنموذج، للتعرف فيما إذا كان

هنالك أثر للمتغيرات المستقلة الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على المتغيرات

التابعة للدراسة كما هو مبين في الشكل رقم (١):



شكل رقم (١): أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى

-سلوم و نوري (٢٠١٢)

-كلبونة و اخرون (٢٠١١)

١-٤ التعريفات الإجرائية (Procedural Definitions) :

وفقاً لأغراض هذه الدراسة فقد تم عرض التعريفات الإجرائية لجميع عناصر المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك حسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات التي أجريت في هذا المجال.

١- الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والذي تمثل في المتغير المستقل:

الإفصاح المحاسبي: يقصد به أن تظهر القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية جميع المعلومات المحاسبية الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة، بما فيها بنود الأصول المادية وغير المادية.

الإفصاح في عرض البيانات المالية المتمثلة بمعيار المحاسبة الدولية رقم (١): وهو المعيار الذي يهدف لوصف أسس عرض القوائم المالية كما نصت معايير المحاسبة الدولية والتي تؤكد جودة القوائم المالية بمحتواها والإفصاح عنها والذي يتوجب أن تعرض القوائم المالية بشكل يخدم مستخدمي القوائم الذين يملكون لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على البيانات والتي سيتم قياسها من خلال القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية الأردنية لسلسلة زمنية من ٢٠١٠-٢٠١٤ في سوق عمان المالي.

التقديرات المحاسبية والمتمثلة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨):

وهو تعديل القيمة الدفترية لأي أصل و التزاما وتعديل قيمة الاستهلاك الدوري لأي أصل وينشأ التغيير في التغييرات المحاسبية والتطورات الجديدة والتي سيتم قياسها من خلال القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية لسلسلة زمنية مؤلفة من خمس سنوات من ٢٠١٠-٢٠١٤ في سوق عمان المالي.

تحقق الإيراد المتمثل في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) :

ويعكس المعالجة المحاسبية لتحقيق الإيرادات وتوقيت الاعتراف بها والنتيجة عن تقديم الخدمات المالية او أنواع أخرى للإيرادات والتي سيتم قياسها من خلال القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية لسلسلة زمنية من ٢٠١٠-٢٠١٤ في سوق عمان المالي.

الأصول المادية (الملموسة) والمتمثلة بمعيارين المحاسبة الدولية رقم (٣٦/١٦) : هي الأصول التي لها كيان مادي ملموس ويتم اقتناؤها وحيازتها والاحتفاظ بها لفترة طويلة واستخدامها في العمل مثل الأثاث والمباني وغيرها من الممتلكات والتي تخدم عمليات البنوك التجارية الأردنية حيث سيتم قياسها من خلال القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية لسلسلة زمنية من ٢٠١٠-٢٠١٤ في سوق عمان المالي.

الأصول المعنوية و المتمثلة بمعيار المحاسبة الدولية رقم (٣٨): هو أصل غير نقدي قابل للتحديد وليس له وجود مادي، ويتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية كالشهرة والسمعة وبراءة الاختراع، والتي سوف يتم قياسها من خلال القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية حيث أخذ البند المفصح عنه رقم ١ والغير مفصح عنه رقم ٠ لسلسلة زمنية من ٢٠١٠-٢٠١٤ في سوق عمان المالي.

٢- الأداء المالي والذي يتمثل في المتغير التابع:

الأداء المالي: انعكاس قدرة الشركات على استثمار مواردها ومصادرهما المالية للفترة طويلة وقصيرة الأجل، من أجل زيادة ثروة الملاك والتي سيتم قياسها من خلال النسب المالية عن طريق القوائم المالية المنشورة لسلسلة زمنية من ٢٠١٠-٢٠١٤.

العائد على الأصول: وهو أحد أساليب القياس المالية (النسب المالية) والتي من خلالها يمكن توضيح علاقة صافي الربح العادي للشركة مقسومة على متوسط قيمة أصولها والتي سيتم استخدامها من واقع القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة وللسلسلة زمنية من ٢٠١٠-٢٠١٤.

العائد على حقوق الملكية: وهو أحد أساليب القياس المالية (النسب المالية) والتي من خلالها يمكن توضيح علاقة إجمالي الربح بعد الضريبة بالنسبة لمتوسط حقوق الملكية والتي تساعد في بيان جزء هام من راس المال المستثمر للبنوك التجارية الأردنية والتي سيتم استخدامها من واقع القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة وللسلسلة زمنية من ٢٠١٠-٢٠١٤.

١-٥ أهمية الدراسة (Significance Of The Study)

تتضح أهمية الدراسة من ناحيتين نظرية وعلمية، على النحو الآتي:

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في الاطلاع على ما يرد من دراسات سابقة من خلال المجالات العلمية المحكمة والكتب وشبكات الاتصال (الانترنت)، في محاولة دراسة أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ويكون مرجع مفيدا للمكتبة العربية، ونقطة انطلاق لدراسات أخرى لاحقة في هذا المجال.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية في تحليل المحتوى لعدد من القوائم المالية لعينة الدراسة، من البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وفق سلسلة زمنية لخمس سنوات تمتد من ٢٠١٠-٢٠١٤، بهدف بيان أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي، بحيث يتم اختبار فرضيات الدراسة من واقع عينة الدراسة، والتي من المتوقع من هذه الدراسة الحصول على نتائج يمكن أن تخدم القائمين على أعمال المحاسبة في البنوك التجارية الأردنية، كما يتوقع ان تخدم المستثمرين بمختلف أنواعهم، و تمكين البنوك التجارية الأردنية من تقديم خدمات أفضل وذات جودة أعلى لعملائها.

١-٦ حدود الدراسة (Limitations Of The Study):

-الحدود الزمانية: تم اجراء الدراسة خلال العام (٢٠١٥)

-الحدود المكانية: البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي

-الحدود العلمية: تتمثل في تحديد أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي في البنوك

التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة:

ظهر الإفصاح عقب الانفصال بين الملكية والإدارة، والذي اوجد بعدا بين الملاك الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل المركز المالي، ونتائجه خلال مدة زمنية معينة، لذا كان لابد من بيان الميزانية (كجزء من القوائم المالية) للمشروع في البداية وطباعتها ونشرها، لإيجاد الفرصة لهؤلاء الملاك للاطلاع على المركز المالي ونتائج اعمال المشروع، من ربح وخسارة والتي كانت تبين حقوق الملكية، او ما يسمى برأس المال الأسهم وبيان الزيادة او النقص التي حدثت خلال السنة الفائتة (الفحاء، ٢٠١٢).

وفي اعقاب الأزمات المالية وتلك التي حدثت عام ٢٠٠٨، تزايد أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الشركات وما رافقة من تحول تاريخي لوظيفة المحاسبة، ذلك عندما تحولت المحاسبة من مدخل الملكية الى ما يعرف بمدخل المساهمين (أبو نصار وعبد الجليل، ٢٠١٤). ولتقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة، ارتقى العديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح والملاءمة، والمصدقية، والقابلية للمقارنة، والموضوعية، والقابلية للتحقق، ولاحقا ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية التي تضمن كل معيار محاسبي دولي فيها ما يشير إلى الإفصاح المحاسبي في الشركات وانعكاس ذلك على الأداء للشركات (المطيري، ٢٠١١).

ومن هنا جاءت أهمية الأداء المالي للبنوك في بيئة تتميز بالتعقيد والمنافسة وتسعى هذه الدراسة لمعرفة اذا ما كان تطبيق الإفصاح المحاسبي سيحسن من الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة بسوق عمان المالي.

٢-١-١ مفاهيم الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية

الإفصاح مصطلح شاع استعماله في جميع مجالات الحياة، وخصوصا في المجالات العلمية بما فيها المحاسبة والتدقيق، ويقصد بمصطلح الإفصاح المجرّد باللغة العربية الظهور والوضوح (بيداويد، ٢٠١٢).

وقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه " تقديم المعلومات والبيانات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات" (الفحاء، ٢٠١٢، ص ٣٠)، كما يمكن تعريفه "نشر البيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية" (لايقة، ٢٠٠٧، ص ٥٤)، كما يعرف أيضا "شمول التقارير المالية على كامل المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (الجعبري، ٢٠١١، ص ٦).

كما يعرف بالإفصاح المحاسبي " أي حقائق أو معلومات ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية الملحقّة بها، والتي تبين بشكل واضح الموقف المالي للبنوك التجارية " (بيداويد، ٢٠١٢).

وتختلف مفاهيم الإفصاح عن المعلومات للقوائم المالية المنشورة حسب وجهات النظر، والذي ينبع من اختلاف مصالح الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالقوائم المالية، سواء كانوا أطراف داخلية وأطراف خارجية، والناجم عن اختلاف الأهداف من استخدام بيانات القوائم المالية، وهذا يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف موحد للإفصاح، يراعى فيه توفير مستوى محدد من الإفصاح يحقق رغبات واحتياجات جميع الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، وبالتالي هناك الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي، كما يمكن تقسيم الإفصاح من حيث الشمولية إلى مستويين (العكر، ٢٠١٠) :

١- المستوى المثالي للإفصاح

٢- المستوى المتاح للإفصاح

حيث من الناحية الحقيقية لا يمكن الوصول للمستوى المثالي للإفصاح، لذلك لابد من وضع إطار عام يلبي رغبات ووجهات نظر المتعاملين اجمع، لتحقيق مصالحهم ويحترم وجهات نظرهم، بينما من الممكن التوصل إلى المستوى المتاح للإفصاح، يكون القاسم المشترك لجميع الأطراف المستفيدة من القوائم المالية للشركات (العكر، ٢٠١٠).

ويرى الباحث ان الإفصاح المحاسبي اجراء ضروري يتم من خلاله اتصال البنوك التجارية الأردنية بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر على شكل قوائم مالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي، قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والإفصاحات التابعة لتلك القوائم، من خلال الإيضاحات والتفسيرات المرافقة لتلك القوائم المالية.

٢-١-٢ أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية

تتبع أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، وتأكيداً على أهمية الإفصاح شهد عام ١٩٧٤ حدثاً بارزاً، إذ أصدر الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية تشريعاً، ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع لشروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة (لايقة، ٢٠٠٧، ص٥٨).

من هنا تأتي أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ميزانيات البنوك التجارية، وتتبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمصارف من طبيعة العمل المصرفي والخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط الرئيسي، وكذلك فإن الإفصاح في البنوك يعتبر من أهم وأفضل المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنوك، والأسباب الرئيسية والهامة في حدوث الصعوبات والمشاكل، للعديد من اقتصاديات دول العالم وعلى سبيل المثال الأزمة التي واجهتها دول النمر والأسبوية في العقد الأخير من القرن العشرين (محمد، ٢٠٠١).

وقد تطورت أهمية الإفصاح المحاسبي بعد أزمة الكساد المالي في الثلاثينيات والثمانينيات من القرنين الماضي والحاضر، من خلال تلاعب تلك الشركات بأرقام القوائم المالية وتحبيرها وتقديمها بصورة غير صحيحة، مما أدى لتضليل المستثمرين ونتج عنه إفلاس وانهيار تلك الشركات، مما أدى إلى الاهتمام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأهمها الإفصاح (أبو نصار وعبد الجليل، ٢٠١٤).

أن إفلاس شركة انرون وشركات عظمى أخرى أدى إلى زيادة الاهتمام، Badloe ويرى

بمعايير المحاسبة الدولية (IAS)، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS)، حيث طالب المستثمرون المزيد من الشفافية العالية في التقارير المالية، التي تتيح لهم تحديد العمليات المالية والمحاسبية، التي تحدث في البنوك، وبشكل يتيح لهؤلاء المستثمرين من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثمارات أموالهم (Badloe, ٢٠١١).

أما (العكر، ٢٠١٠، ص ٢٤) فقد أشار الى أهمية الشفافية والموضوعية والنزاهة والمصادقية، كسمات الإفصاح في اعداد التقارير المالية، والتي لا تتعدى كونها مجرد تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية، والتي يتمحور هدفها الرئيسي توفير التناسق والقابلية للمقارنة، وزيادة احتمال قيام أعضاء مجالس الإدارة بإدارة أموال ملاك الشركة، حيث تجري في الولايات المتحدة الاتصالات بطريقة ملائمة مع المدققين، لضمان أن يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتي ساهمت الى توفير الشفافية في التقارير، التي تعكس النشاطات التي تقوم بها الشركة (الجعبري، ٢٠١١). كما وضعت تعليمات ومعايير للإفصاح، ويتم الطلب من مجالس الإدارة في البنوك التأكد من قيام المدققين وإدارة الشركة بأداء أعمالهم والمهام الموكلة إليهم بشكل سليم وشامل ومستقل، كجزء لا يتجزأ من نظام جيد مصمم بعناية (بيداويد، ٢٠١٢).

وما زالت اغلب دول العالم مستمرة في جهودها لتنمية عجلة الاقتصاد القائم على أساس السوق، وازدادت أهمية اتباع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية لتعزيز سلامة النظم المالية، حيث يؤدي عدم تطبيق تلك المعايير، من التقليل من قدرة الشركات المملوكة ملكية خاصة، على تعزيز و جذب رؤوس الأموال، ذلك لعدم قدرة الملاك لوحدهم على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بتلك الاستثمارات، وتقييم مخاطرها باعتبارها وظيفة متكاملة بين الملاك (السعدني، ٢٠٠٧).

كما أن اظهار التقارير المالية بجودة عالية لناحية تطبيق الافصاح المحاسبي تفي بالغرض، للبنية الأساسية المساعدة التي تعمل على ضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل واضح ودقيق، وعلى تحديد الموضوعات والمشاكل وحلها بأسرع وقت ممكن (السعدني، ٢٠٠٧). وتتضمن هذه البنية الأساسية برأي السعدني ما يلي:

١- ضرورة وجود معايير ذات جودة عالية لعملية التدقيق.
٢- التوصية بوجود شركات مهنية متخصصة ومستقلة للتدقيق لا تخضع ولا تتبع لرغبات ارباب المال.

٣- ضرورة الوفاء بمتطلبات الرقابة للجودة من خلال معايير التدقيق المهنية.

٤- ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على معايير المحاسبة الدولية.

ويشير (سلوم ونوري، ٢٠٠٩) إلى أهمية الإفصاح في البيانات المالية انها ازدادت حديثاً لأسباب عديدة منها:

١- صدور تشريعات تضمن حقوق الملاك حيث لا يوجد مبررات لأي إدارة شركة للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح الملاك.
٢- الطلب من الشركات والبنوك تطبيق شروط وقواعد الإفصاح للقوائم المالية التي تصدرها لجنة البورصة الامريكية يخص الإفصاح عن البيانات المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة الأخرى المدرجة فيها.

٣- بعد أن أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار رقم ٥ الصادر عام ٢٠١١ المتعلق بالإفصاح عن البيانات الخاصة بالشركات.

ويرى الباحث أن كل دولة يمكنها تطبيق معايير المحاسبة الدولية ذات الجودة العالية، كذلك إعداد التقارير المالية ضمن هذه المعايير، ومن الطبيعي أن تؤدي العادات والممارسات داخل الدولة الواحدة إلى إمكانية التأثير على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما يحدث في الدول ذات الخبرة الكبرى باقتصاد السوق، عكس الدول الحديثة باقتصاد السوق المالي وبذلك تظهر أهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي على وجه التحديد كعنصر هام يساهم في حل العديد من المشكلات التي تواجه البنوك وانعكاس ذلك على أدائها.

٢-١-٣ أنواع الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية

يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية من حيث الأهداف إلى ما يلي (الجعبري، ٢٠١١):

١- الإفصاح الكامل: وهو الإفصاح الذي يضمن شمولية التقارير المالية ويؤكد على أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر واضح ومحسوس على القارئ، وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية لأنها مصدر أساسي تؤثر في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل تمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها أثر على مستخدميها.

٢- الإفصاح العادل : والذي يضمن ويهدف الى التلبية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، والذي يأمر البنوك التجارية على إخراج القوائم المالية والتقارير بشكل لا يفضل او يفصل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

٣- الإفصاح الكافي : والذي يضمن تحديد الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، حيث يختلف بشكل واضح حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر بشكل مباشر في اتخاذ القرار، عدا انه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

٤- الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يراعى به حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة الإدارية والمالية وطبيعة عملها (نشاطها)، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وتتناسب مع نشاط وعمل المنشأة وظروفها الداخلية.

٥- الإفصاح الوقائي: هو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل يجعل القوائم المالية اكثر وضوحا للمستفيدين، منها وخاصة المستثمرين منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح التقليدي ويتطلب الكشف عن الأمور التالية :

-السياسة المحاسبية

-الارتباطات المالية

-الأحداث اللاحقة.

٦- الإفصاح التقفيي: والذي ظهر بتزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن الأصول الثابتة والمخزون وتوزيع الأرباح.

كما أنه لا بد من التطرق للإفصاح الإلزامي الا وهو "الإفصاح القائم على التشريعات والتعليمات التي تصدر من الجهات المعنية وتجبر الشركات وإدارتها بالإفصاح عن البيانات التي تحاول الشركات وإدارتها حجبها" (الفيومي والكور، ٢٠٠٨)، لا يوجد اجماع على مدى وكمية الإفصاح الذي يرضي رغبات مستخدمين القوائم المالية المنشورة، ونظرا لتدخل الجهات المعنية بأمور الإفصاح والضغط على الشركات لزيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية ظهر مفهوم الإفصاح الاختياري (الفيومي والكور، ٢٠٠٨).

حيث اجتمعت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري، على ان الإفصاح الاختياري يمثل، إضافة للبيانات والمعلومات لأعلام الأطراف المعنية أي متخذين القرار عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الاجباري (دحدوح وحمادة، ٢٠١٥). حيث عرف الإفصاح الاختياري " تقديم المعلومات إضافية اكثر من المتطلبات القانونية" (دحدوح وحمادة، ٢٠١٥). ومن ما سبق يستنتج الباحث ان الإفصاح الاختياري يتصف في النقاط التالية :

١-المعلومات الغير مدرجة تحت المتطلبات القانونية

٢-خيار حر لدى الإدارة للأطراف الخارجية

٣-معلومات مالية وغير مالية تقدم لمتخذين القرار

كما ويرى الباحث أن الإفصاح بمختلف مستوياته وأنواعه وعلاقته، بالشفافية والمصداقية في القوائم المالية للبنوك التجارية وثقة المتعاملين مع البنوك، يعتبران وجهان لنفس العملة حيث أن قيام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي لا تتعارض مع المعايير الأردنية، وتبني تطبيقها من قبل البنوك التجارية الأردنية المحلية يحقق الشفافية ومصداقية في القوائم المالية المنشورة، وترسم الصورة الحقيقية للمراكز المالية ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، وبالتالي تعزز ثقة المستثمرين والمودعين من داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

٢-١-٤ الإفصاح المحاسبي للبنوك في ظل معايير المحاسبة الدولية

شهدت السنوات الأخيرة زيادة الاهتمام بموضوع الشفافية والإفصاح، وهذا الاهتمام لم يظهر بطريقة الصدفة، بل يوجد عديد من الجهات الداخلية والخارجية (مثل المساهمين والمستثمرين)، التي تعتمد بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على المعلومات المنشورة في تقارير الشركات والبنوك، حيث لا يمتلك المساهمين والمستثمرين سلطة الحصول على البيانات والمعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات، حيث أن القصور في متطلبات الشفافية والموضوعية والإفصاح يجعل المعلومات المرصدة في القوائم المالية مضللة والذي يؤثر بشكل مباشر باتخاذ القرار من الملاك والمهتم بهذه المعلومات (العكر، ٢٠١٠). وتنعكس جودة التقارير المالية من الصفات التي تميزت بها المعلومات المحاسبية المنشورة، حيث يؤدي تحديد الصفات المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة.

وهنا تأتي أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي للحصول على المعلومات المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والاستثمارية في البنوك التجارية، وذلك لمساعدة المستفيدين (من مساهمين ومستثمرين وغيرهم) في اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة فيما يتعلق بعمليات استثمار الأموال، وحتى يتحقق هذا لا بد من أن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص، كالمصداقية والشفافية والملاءمة والتي تمثل الصفات الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تحدد من خلالها درجة جودتها (المطيري، ٢٠١١).

وقد بدأ الاهتمام بالمعايير الدولية للمحاسبة في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها :

عولمة وانفتاح الأسواق الذي أدى بدوره إلى زيادة المعاملات التجارية بين الشركات الدولية، وظهور منظمات المحاسبة الدولية واشتراكها في المحاسبة الدولية وزيادة نسبة الاستثمارات بين دول العالم واحتمالية تضاعفها بالسنوات القادمة المستقبلية. بناء على ذلك أصبح هناك حاجة لمعايير تكون أساس ومرشد في التعاملات التجارية الدولية الا وهي معايير المحاسبة الدولية وهي معايير متعارف عليه محاسبيا (المطيري، ٢٠١١).

كما أن التطور الملحوظ لمهنة المحاسبة مرهون بوجود معايير تحكم هذه المعاملات، مما جعل الجهات المعنية والمهنية تتخذ قرار صياغة معايير المحاسبة الدولية واستخدامها من قبل المحاسبين، ولغياب تلك المعايير مشاكل لاختلاف الأسس التي تعالج العمليات والاحداث المالية.

ويرى الباحث ان الالتزام بتطبيق الإفصاح من خلال ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، يجب أن يكون وسيلة تعتمدها هيئة الأوراق المالية وإدارة سوق عمان للأوراق المالية، لمتابعة التزام البنوك التجارية بتطبيقها وأداة هامة لمتخذين القرارات وإمكانية مساهمتها في تحسين الأداء المالي كما سنبينه الدراسة الحالية.

٢-١-٥ معايير المحاسبة الدولية والأداء في البنوك التجارية الأردنية

أ- نبذة عن الجهاز المصرفي الأردني:

شهد الأردن على مدار السنوات السابقة تقدماً واضحاً على مستوى الدول العربية بالنسبة للقطاع والجهاز المصرفي، والذي يعتبر من أفضل مظاهر التطور في العجلة الاقتصادية لأي دولة، ونتيجة للأزمة المالية التي حدثت في الثمانينات من القرن الماضي بدء التعاون بين الجهاز المصرفي الأردني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال تطبيق برامج الإصلاح التي تدعم الاقتصاد الوطني في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي نشأ منها إعطاء استقلالية أكبر لإدارة البنوك عامة، وتشجيع البنوك التجارية على الاندماج بمساعدة البنك المركزي الأردني حتى تصل لمرحلة وجود مؤسسات قوية مالياً قادرة على المنافسة داخل وخارج المملكة الأردنية الهاشمية (الفيومي والكور، ٢٠٠٨، ص ٢٢).

وقد زاد اهتمام ملاءة البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية بتطبيق شروط لجنة بازل، حيث أصدرت بازل ١ لتنسيق العمل المصرفي، والتي تم تطويرها بعد أزمة عام ١٩٧٧، كما تم إعادة إصدار اتفاقية بازل ٢ سنة ٢٠٠٦، وطبقت سنة ٢٠٠٧، مما عزز المراكز المالية للبنوك التجارية

الأردنية (الطيب وسحاتيت، ٢٠١١، ص٣٥٨). وبعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية العديد من العيوب قامت لجنة بازال المسؤولة عن الرقابة المصرفية بإصدار اتفاقية بازل ٣ والتي هدفت للاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل، حيث قسمت اتفاقية بازل ٣ لخمس محاور :-

١-المحور الأول : والذي طالب بتحسين وزيادة الشفافية لمفهوم رساميل البنوك حيث يشمل فقط أرباح غير موزعة ورأس المال الأساسي أي (المكتتب).

٢-المحور الثاني : شددت لجنة بازل في بازل ٣ على تغطية الجهات المقترضة من المخاطر الناشئة عن المشتقات وتمويل السندات.

٣-المحور الثالث : كما اعتمدت لجنة بازل نسبة مالية جديدة وهي نسبة الرفع المالي والذي يعتبر هدفها وضع حد أقصى لنسبة الديون للنظام المصرفي، والتي تعتبر ضمان إضافي في وجه معايير الخطأ ونماذج المخاطر المختلفة.

٤- المحور الرابع : كما اهتمت اللجنة في المعيار الرابع إلى التأكيد على البنوك عدم اتباع سياسة الإقراض بشكل كبير ومفرط في مرحلة الازدهار وعدم الإقراض أيام الركود الشيء الذي يزيد من الركود الاقتصادي.

٥-المحور الخامس: كما الزم الاتفاق البنوك بالاحتفاظ برأس المال الأساسي الذي يعادل على الأقل ٤,٥% من الأصول.

ب- الإفصاح المحاسبي وعرض البيانات المالية للبنوك التجارية

نص معيار المحاسبة الدولي الخاص بعرض البيانات المالية وهو معيار رقم ١ (عرض القوائم المالية) لتحديد أسس وكيفية عرض القوائم المالية المنشورة، والتي تقدم للمتعاملين معلومات للجهات الداخلية والخارجية، وذلك لضمان قابليتها للمقارنة، قوائم البنك التجاري مع البنوك الأخرى، او معلومات قطاع البنوك مقارنة مع شركات تعمل بالقطاع المالي أي نفس القطاع، ويجب أن تحتوي القوائم المالية للبنوك التجارية على المعلومات والبيانات بشكل ملائم وشامل حيث تكون ذات مصداقية وموثوقية وشفافية، كما يشمل معيار عرض البيانات المالية المحتويات والشكل الذي يتوجب على البنوك أن تعرض به القوائم المالية، للغرض العام أي تشمل الأشخاص الذين لا يملكون السلطة للاستفادة من هذه البيانات (الجعبري، ٢٠١١، ص ١٠).

كما وضعت اعتبارات عامة لعرض القوائم المالية، من خلال العرض العادل، والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولي حيث اوجبت عرض القوائم المالية المتمثلة بالميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية للشركة بشكل عادل. كما أشارت أن تحقيق التمثيل العادل للقوائم المالية يحدث عندما تصدر القوائم المالية بإفصاح شامل، وبما ينسجم مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (أبو حمام، ٢٠٠٩، ص ٧٠ الى ص ٧٦).

ومن المتطلبات الأساسية للعرض العادل :-

١- حيث يستوجب الإفصاح عن تصحيح الأخطاء أو اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بالرجوع للمعيار رقم (٨) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

٢- عرض السياسات المحاسبية والمعلومات بموثوقية وموضوعية وملائمة وبشكل قابل للمقارنة والفهم.

٣- تقديم إفصاحات إضافية حيث توضح الاحداث والأنشطة والعمليات للمنشأة.

ويرى الباحث ان للإفصاح المحاسبي أهمية من خلال ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والتي يفترض أن يكون افصاحا إلزاميا وشاملا، حيث يركز على كل عنصر من عناصر المتغير المستقل للدراسة الحالية واثره على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي سيتم مناقشتها عند اختبار فرضيات الدراسة في الدراسة العملية لاحقا.

ج- الإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والتقديرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية :

نص معيار المحاسبة الدولي رقم ٨ (السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء)، فيما يخص عملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، كذلك توسع المعيار ليشمل المعالجات المحاسبية، والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، مثل والتقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء، وقد صمم هذا المعيار للمساعدة بشكل مباشر في اختيار وتطبيق السياسات

المحاسبية مثل (FIFO And LIFO) والتغير في التقديرات المحاسبية، مثل تقدير الديون المشكوك فيها واثبات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، وتصويب أخطاء الفترة السابقة والمعالجات المحاسبية لها (يوسف، ٢٠٠٩، ص ١). وعندما ينطبق معيار بشكل معين على احد المعاملات يتم تحديد السياسة المحاسبية او السياسات المحاسبية المطبقة، من خلال تطبيق المعيار أو التفسير، أي ان المعيار مسؤول عن تحديد السياسات المحاسبية وتفسيرها، ومن هنا تأتي أهمية المعيار (٨)، تقوم الإدارة بالأخذ بحكمتها في بعض الأحيان للتشخيص في تطوير وتطبيق السياسة المحاسبية حيث تنتج عنها معلومات تفيد المستخدمين المختلفين (يوسف، ٢٠٠٩، ص٣ص٤). وتقوم المنشآت عادة بالتغيرات في السياسات المحاسبية بحالتين فقط :

١- في حال اقتضى معيار او تفسير معين هذا التغير إذا نص المعيار على خيار الشركة في تفسير السياسات ضمن ضوابط محددة (كالانتقال من fifo الى Wight average)

٢- إذا كان التغير سينتج عنه معلومات مالية أكثر موثوقية و أكثر ملائمة حول الظروف الأخرى على الميزانية العمومية او الأداء المالي والتدفقات النقدية

كذلك اذا كان التطبيق الاولي للمعيار او التغير الاختياري له تأثير على السنة المالية الحالية او سنوات سابقة هنا يجب على البنوك بالإفصاح كما يلي :-

١-عنوان او رقم المعيار

٢- قدرة البنك على التطبيق

٣- طبيعة التغير في السياسة المحاسبية

٤- إذا كان للبنك قدرة على تطبيق المعيار يجب وصف الأحكام الانتقالية

٥- في حال كان له تأثير على السنة الحالية او السنوات المالية السابقة للبنوك يجب ان يبين مقدار

التعديل لكل بنك في القوائم المالية المختلفة تأثر بهذا المعيار.

اما بالنسبة للتغير في التقديرات المحاسبية والتابعة لنفس المعيار :

إن تطبيق التقديرات المحاسبية بشكل منطقي يعتبر جزء هام، ولا يقلل من موثوقيتها، فعندما يصعب

معرفة التغيير إن كان في السياسة المحاسبية او في التقدير المحاسبي، يعامل هذا التغير على انه تغير

في التقدير المحاسبي.

كما يتم اثبات التغير في التقدير المحاسبي للفترة المستقبلية من خلال تضمينه في الربح او الخسارة

في (يوسف، ٢٠٠٩):-

١- فترة التغير اذا كان يؤثر على تلك الفترة.

٢- فترة التغير والفترة المستقبلية اذا كان يؤثر على كليهما.

اما بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن التقديرات المحاسبية فيجب على البنوك أن تفصح عن طبيعة وحجم

التغير، والذي من الممكن أن يكون له تأثير على الفترة الحالية او على الفترة المستقبلية، وتقوم المنشأة

بتصويب الأخطاء للفترة السابقة من خلال :-

١- إعادة عرض المبالغ للفترات السابقة التي وقع الخطأ فيها

٢- إذا كان الخطأ قبل أول فترة سابقة فيجب على البنوك إعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول وحقوق الملكية.

ويرى الباحث ان للإفصاح المحاسبي أهمية من خلال ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والتي يفترض أن يكون افصاحا الزاميا حيث يركز على عنصر من عناصر المتغير المستقل للدراسة الحالية (٨) واثره على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي سيتم مناقشتها عند اختبار فرضيات الدراسة في الدراسة العملية لاحقا.

د- الإفصاح المحاسبي وتحقق الإيراد في البنوك التجارية :

تم وضع معيار للمعالجة المحاسبية للإيرادات رقم ١٨ (تحقق الإيراد) لبيان فترة الاعتراف بها من تقديم خدمة او أنواع الإيرادات الأخرى، حيث أوجب تطبيق هذا المعيار على الإيراد الناشئ عن تقديم الخدمات، واستخدام أصول المشروع التي يتحقق من خلالها فائدة وأرباح الأسهم، بينما لا يعالج هذا الإيراد الذي ينشأ من اتفاقيات عقود الايجار و ارباح الأسهم، التي تعاملها المحاسبة بطريقة حقوق الملكية والتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المالية والتي يتم التخلص منها، والتغيرات في الأصول المتداولة وعقود التأمين (ابو نصار، حميدات، ٢٠٠٩). وهنا نميز بين الافصاح لعناصر تحقق الإيراد في البنوك من خلال:

إفصاح تحقيق الإيراد عن تقديم الخدمات

عندما تكون الإدارة قادرة على تقدير النتائج العملية عن تقديم الخدمات بشكل موثوق به، فيكون من الواجب على الإدارة الاعتراف بالإيراد المتعلق بتلك العملية وذلك بالرجوع لمرحلة الإنجاز بتاريخ قائمة المركز المالي حيث من الممكن ان تقدر نتائج العملية بموثوقية عالية عند الالتزام بكامل هذه الشروط (أبو نصار، حميدات، ٢٠٠٩) وهي :

١- إمكانية قياس مبلغ الإيراد بشكل موثوق

٢- أن تكون المنافع الاقتصادية لها أثر على المشروع

٣- إمكانية قياس مرحلة الإنجاز العملية بشكل موثوق بتاريخ قائمة المركز المالي

٤- إمكانية معرفة وقياس التكاليف التي تكبدها البنك من اجل العملية والتكاليف اللازمة لإتمام العملية بشكل موثوق به .

ويرى الباحث ان للإفصاح المحاسبي أهمية من خلال ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، والتي يفترض أن يكون افصاحا الزاميا وشاملا مثل الإفصاح عن بنود الإيراد الرئيس للبنك (كل الفوائد والعوائد والعمليات) والإيراد الثانوي (مثل المتاجرة بالأوراق المالية)، حيث يركز على عنصر من عناصر المتغير المستقل للدراسة الحالية (١٨) واثره على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي سيتم مناقشتها عند اختبار فرضيات الدراسة في الدراسة العملية لاحقا.

ه- الإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات

صمم هذا المعيار ١٦ (الإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات والمصانع) لتحديد وتوضيح كيفية قيام إدارة البنوك بالمعالجة المحاسبية للممتلكات والمعدات، وكيفية اعترافها بها كأصول وتحديد التكلفة المسجلة وتكلفة استهلاكها، وخسائر انخفاض قيمتها التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار والاعتراف بها (غياضه، ٢٠٠٨، ص ١٧). وعادة ما تطبق البنوك هذا المعيار على الممتلكات بمختلف أنواعها والتي يمتلكها أو طورها البنك للاستخدام المستقبلي من قبل البنك كممتلكات استثمارية.

ونص هذا المعيار على أنه لا بد من الاعتراف بموجب هذا المعيار عن الممتلكات والمعدات للبنك كأصل من الأصول عندما :-

١- يرجع من الأصل منافع اقتصادية في المستقبل على البنوك.

٢- إمكانية قياس قيمة الأصل بموثوقية عالية

حيث يقوم البنك بموجب الاعتراف بتقييم كافة تكاليف معدات وممتلكاتها، والتي تشمل التكاليف المتكبدة بشكل أولي، لشراء أو انشاء الممتلكات والتكاليف المتكبدة لاحقاً للإضافة عليها، والتي يتم قياسها بعد الاعتراف لتثبيتها كأصل، كما نص المعيار على وجوب الإفصاح لكل من الممتلكات على اختلاف أنواعها على النحو التالي (غياضه، ٢٠٠٨):

١- طريقة اهتلاك المعتمدة للبنك

٢- الأسس المعتمدة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل

٣- تبين اجمالي الاستهلاك المتراكم مجملة مع خسائر انخفاض القيمة المجمعة في بداية الفترة ونهايتها

٤- عمل تسوية بين المبلغ المرحل في اول الفترة و اخر الفترة حيث يظهر عنة :

أ-أي إضافة

ب-التمك الذي حدث نتيجة في اندماج الأعمال

ج-الاستهلاك

د-صافي فروق التبادل بما في ذلك الصيرفة او تحويل من العملات الأجنبية الى العملة المحلية

المعتمدة

هـ-التغيرات الأخرى

وعندما يتم ادراج بنود الممتلكات والمعدات بمبالغ إعادة التقييم يجب الإفصاح عن :

١-تاريخ تنفيذ إعادة التقييم.

٢-وجوب الإفصاح إذا تم التنفيذ عن طريق مقيم مستقل لا يتبع للبنك ذاته .

٣-وعلى أي أسس تم الاعتماد لإعادة تقييم الأصول.

ويرى الباحث ان للإفصاح المحاسبي أهمية من خلال ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والتي يفترض أن يكون افصاحا الزاميا وشاملا لكل بند من الممتلكات والمعدات والمباني والجهاز الحاسوبي للبنك، حيث يركز على عنصر من عناصر المتغير المستقل للدراسة الحالية (١٦) واثره على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، والتي سيتم مناقشتها عند اختبار فرضيات الدراسة في الدراسة العملية لاحقا.

و-الإفصاح عن انخفاض قيمة الأصول للبنوك التجارية:

صمم هذا المعيار لبيان انخفاض قيمة الأصول معيار ٣٦ (انخفاض قيمة الأصول)، حيث يبين كيفية تسجيل المشروع للأصول بحيث لا تزيد قيمتها عن مبلغها القابل للاسترداد، في حال كان قيمة الأصل الذي تم ترحيله اكبر من مبلغ الاسترداد من خلال بيع الأصل او استعماله، في مثل هذه الحالة يكون الأصل قد انخفضت قيمته، ويتطلب المعيار في هذه الحالة من البنك الاعتراف بخسارة الانخفاض من خلال القيمة العادلة والقيمة في الاستعمال، كما يطالب المعيار بمجموعه من افصاحات محاسبية معينة للأصول التي انخفضت قيمتها، كما يجب تطبيق معيار ٣٦ على انخفاض قيمة كافة الأصول عدا التي تم معالجتها من معيار آخر (المهائني، ٢٠٠٩).

قياس المبلغ القابل للاسترداد :

إذا تبين للمنشأة وجود مؤشر ان الأصل قابل للتدني فعلى المنشأة القيام بما يلي (المهائني، ٢٠٠٩) :

١- أن تحسب القيمة القابلة للاسترداد للأصل ومقارنتها مع القيمة التي تم تسجيلها دفتريا للأصل لكي تحدد قيمة الانخفاض إن وجدت.

٢- القيام بحساب القيمة القابلة للاسترداد من خلال القيمة العادلة.

٣- بينما تحسب القيمة العادلة بتقييم سعر البيع للأصل مطروح منها القيمة المترتبة على البنك لحين بيع الأصل ونقل ملكيته.

يتوجب على البنك عند تطبيق معيار الإفصاح رقم ٣٦ الإفصاح عن :-،

١- تحديد مبلغ خسائر الانخفاض واثباتها في ملخص الدخل خلال الفترة وبنود قائمة الدخل التي عكس من خلالها خسائر الانخفاض.

٢- مبلغ انعكاسات خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق الملكية في تلك الفترة.

ويرى الباحث ان للإفصاح المحاسبي أهمية من خلال ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والتي يفترض أن يكون افصاحا الزاميا وشاملا لكل بنود الموجودات غير المتداولة بغرض الاستخدام في البنك والافصاح بشكل تفصيلي وليس بشكل عام عن القيمة العادلة والقيمة المرحلة والقيمة القابلة للاسترداد والقيمة في الاستخدام لتقرير اذا ما كان هنالك انخفاض في القيمة و أن يتم بيان وإجراءات

والية الإفصاح بحيث يركز على عنصر من عناصر المتغير المستقل للدراسة الحالية (٣٦) واثره على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي سيتم مناقشتها عند اختبار فرضيات الدراسة في الدراسة العملية لاحقاً.

٥- الإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة)

صمم هذا المعيار ليثبت ويبين الأصول المعنوية معيار رقم ٣٨ (الإفصاح عن الأصول المعنوية) حيث ان معيار الأصل المعنوي، أو الأصل غير المادي، معيار قابل للتحديد ويتوقع ان تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية. وهنا يبين هذا المعيار ان الاعتراف بالأصل يجب ان يكون محكوماً بالشروط التالية (أبو نصار، حميدات، ٢٠٠٩) :-

- ١- ان يكون الأصل قابل للتمييز والتحديد : فيجب ان يكون الأصل قابل لتحديد بشكل مستقل كذلك اذا كان من الممكن تحديده وتحديد الانفاق عليه بشكل مستقل
- ٢- السيطرة : وتتحدد السيطرة عليه من القدرة على قياس المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من المورد المعنوي
- ٣- المنفعة الاقتصادية المستقبلية : وتتحدد المنفعة المستقبلية من الإيراد المتأتي من بيع المنتج والخدمات والتي من الممكن ان تكون على شكل تخفيض المصاريف التشغيلية.

أوجب الإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية توضيح كل بند يخص الأصول المعنوية مثل البحث والتطوير، والشهرة والامتيازات، ومراعاة الأصول التي تولدت داخليا (مسواك، ٢٠١٢) وفقا لما يلي:

١- اجمالي المبلغ الدفترى المرحل ومجمع الاستهلاك وخسائر الانخفاض في القيمة في بداية ونهاية الفترة

٢-IFRS ٥-الأصول المصنفة بانها محتفظ بها للبيع وفقا لي

٣-الارتفاعات او الانخفاضات الناتجة عن عمليات إعادة التقييم

٤-خسائر الانخفاض في القيمة

٥-الاستهلاك المعترف به أثناء الفترة

٦-التغيرات الأخرى التي حدثت أثناء الفترة

٧-الالتزامات التعاقدية باقتناء أصول معنوية

ويرى الباحث ان للإفصاح المحاسبي أهمية من خلال ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والتي يفترض أن يكون افصاحا الزاميا وشاملا لكل عنصر من عناصر الأصول المعنوية، كالشهرة والامتيازات والبحث والتطوير والتدريب، حيث يركز على عنصر من عناصر المتغير المستقل للدراسة الحالية (٣٨) واثره على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي سيتم مناقشتها عند اختبار فرضيات الدراسة في الدراسة العملية لاحقا.

٢-١-٦ الأداء المالي :

يعد الأداء اكثر المفاهيم شمولية وسعة، حيث يتفرع مفهوم الأداء الى أنواع عديدة وأهمها الأداء المالي حيث يشمل مواضيع جوهرية تدل اما على نجاح البنوك او فشل أي بنك، حيث يرتبط مفهوم الأداء بجوانب هامة في دورة حياة البنوك، لذا فإن مصطلح الأداء ليس حديثا على الفكر المحاسبي وذلك لارتباطه بهيكل الرقابة الداخلية، كما سعت البنوك دوما لتحقيق أهداف الإدارة الرئيسية المتمثلة بالكفاءة (تحقيق أفضل المخرجات من مدخلات محددة) والفاعلية (تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقا)، حيث تسعى تلك الأهداف لبقاء البنوك بسيولة وربحية عالية، في ظل التحديات الاقتصادية والمنافسة، وتحدي التطورات الحاصلة على البيئة الداخلية والخارجية (عبد الرحيم، ٢٠١٥).

٢-١-٧ مفهوم الأداء المالي بالبنوك:

عادة ما تستخدم عدد من المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي للبنك ولمعرفة قدرة البنوك على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتوفرة كالودائع (كاظم، ٢٠١٤). ويعرف مصطلح الأداء على أنه التعبير على أداء البنوك من خلال الأهداف وتطبيق الخطط المالية واهمها الاستمرار في نمو وتحسين الأرباح (الحديثي، ٢٠١٠)، كما يشار الى مصطلح الأداء المالي بانه "إدارة التدفقات النقدية لتحقيق أرباح لأصحاب الأموال ومقابلة النشاط التشغيلي الحالي للبنوك" (الانصاري، ٢٠٠٦). كما يعبر الأداء المالي عن مدى نجاح الشركة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها مالية وبشرية ومعنوية بشكل يحقق الأهداف الموضوعية من طرف الإدارة (عبد الرحيم، ٢٠١٥).

في حين يعرفه (Alamro, ٢٠١٢) بانه "قياس ما تم تحقيقه من قبل الشركة مما يدل على الحالة لفترة زمنية

معينة، والحصول على معلومات مفيدة تتعلق بتدفق الأموال واستخدام الأموال بفاعلية وكفاءة".

ويرى الباحث أن الأداء المالي للبنوك هو انعكاس المركز المالي للبنوك والمتمثل في مخرجات النظام المحاسبي وهي القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية والتي تصور حقيقة أعمال البنوك لفترة زمنية معينة تقدر بسنة مالية، والملاحظات والتفسيرات والافصاحات عن السياسات المحاسبية والمالية التي تتبعها البنك عن السنة المالية المنقضية.

٢-١-٨ أهمية الأداء المالي:

إن اتخاذ الأداء المالي كمعيار للتمييز بين البنوك يساعدها على التقدم في مجالها، حيث يعد الأداء المالي للبنوك أساساً لمعرفة نقاط الضعف والقوة في البنوك والأداء الاستراتيجي لها، والمحرك في دعم مركزها التنافسي وتطويره نحو الأفضل، بحيث تتبين أهمية الأداء المالي للبنوك بالتركيز على تحقيق نتائج الخطط المالية الموضوعية للبنوك وأرباب الأموال، وإعطاء صلاحية للإدارة لتصحيح جوانب الضعف، ولتعزيز مصداقية أداء البنوك من خلال التقارير المالية المنشورة وتوفير المعلومات بالوقت المناسب، ويساهم في تبني النظم الإدارية الأساسية من رقابة وتقييم في البنوك (كاظم، ٢٠١٤). هذا إضافة للأهمية التي تتبع من الأداء المالي للبنوك حيث يساعد على قياس كفاءة الإدارة في جذب الأموال واستثمارها، بما تظهره المؤشرات المالية وغيرها لتقييم الأداء وتبين نجاح السياسات المتخذة والمعتمدة من إدارة البنوك وقدرتها على النمو، علاوة على مساهمة مؤشرات الأداء المالي التشغيلية

والاستراتيجية في وضع وتقييم عملية التخطيط المالي للبنوك وتحقيق الأهداف الموضوعة والمطلوبة، وبيان المركز المالي الحقيقي للبنك، كما يساعد على إعداد قاعده يمكن من خلالها اتخاذ قرارات رشيدة (عاصي، ٢٠١٠).

وتبرز أهمية الأداء المالي في مساعدة ادارة البنك على التنبؤ بالإنجاز المتوقع والاحوال الاقتصادية، وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها الإدارة عند اتخاذ قرارات مالية تتعلق بأعمال البنوك، كما يرمي الأداء المالي لتوجيه ودراسة الخطط الداخلية للبنوك وتطبيقها بشكل يحقق أهداف إدارة البنوك التجارية (عبد الرحيم، ٢٠١٥).

يرى الباحث أن الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية متغير هام، يمكن في حال تطبيق معايير المحاسبة الدولية أن تحسن ولو نسبيا من كفاءتها واستغلالها الأمثل لمواردها المالية، وتحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

٢-١-٩ العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية:

يتأثر الأداء المالي بعوامل عديدة منها عوامل داخلية تتمثل في (العوامل المنظميه) ومنها عوامل خارجية تتمثل في (العوامل البيئية)، ومن أهم تلك العوامل (العاصي، ٢٠١٠) :

١-العوامل المنظميه: والتي تعرف على انها العوامل الداخلية للبنوك ونذكر منها :

أ-حجم الأعمال : إن ما يؤثر في تحديد كفاءة الأنشطة المصرفية وإنتاجيتها هو الموارد المالية التي يملكها البنك وكيفية حركتها والتحكم فيها، فعند زيادة كمية الموارد المالية، وانخفاض تكاليفها الاجمالية،

وزيادة نسبة الودائع التي بدورها تجعل الأموال لفترة أكبر في استثمارات البنوك، سيساعد ذلك على رفع النشاطات التشغيلية المتاحة في البنوك، هذال الأمر الرئيسي في زيادة ربحية البنوك التجارية.

ب-التكنولوجيا المستخدمة : والتي تعبر بدورها عن الأساليب التي تستخدمها البنوك في انجاز عملها، فعند زيادة استخدام الوسائل التكنولوجية وارتفاع الأتمته في عمل البنوك، سيؤدي ذلك لرفع جودة خدمات البنوك، وتقلل من التكلفة وتزيد من الربحية للبنوك التجارية.

ج-كفاءة الإدارة : والتي تدل على قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت الصحيح، ومدى قدرتها على زيادة الانسجام بين الدوائر داخل البنوك التجارية وتطوير العمل الجماعي، وكذلك تطوير فريق العمل وتدريبهم للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس جودة الخدمات البنكية.

٢-العوامل البيئية: والتي تعرف على انها العوامل الخارجية المؤثرة بالأداء المالي :

أ-البيئة القانونية أو السياسية: والتي تعبر عن الظروف السياسية للدولة الموجود بها البنك وقوانين البنك المركزي والسوق المالي التي تنظم العمل المصرفي للدولة.

ب-البيئة الاقتصادية: والذي يشمل النظام الاقتصادي وموارد الدولة، وكذلك التسهيلات الاستثمارية المتاحة

ج-البيئة الاجتماعية: والتي تعبر عن ثقافة ومعتقدات وتقاليد الأفراد، وكذلك تدرس الوعي الثقافي والعوامل التي تؤثر في قرارات الافراد الخاصة بالتعامل مع البنوك التجارية وخدماتها المقدمة.

وقد أشار (عبد الرحيم، ٢٠١٥) إلى أن الشركات قد زاد اهتمامها في أدائها البيئي والاجتماعي ومدى تأثير كلاهما على تحسين الأداء المالي، كما تسعى البنوك لتحديد عناصر الكفاءة البيئية والاجتماعية ودراسة مخاطرها المحتملة، وتهتم الشركات بدراسة الفرص الجديدة المتاحة لزيادة الربحية وتحقيق عوائد أعلى للمستثمرين، لذلك أصبح تطبيق البنوك للأداء البيئي والاجتماعي ينعكس على الأداء المالي للبنوك التجارية.

أولاً: تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي :

إن اتخاذ المسؤولية الاجتماعية بعين الاعتبار، تساعد الإدارات على اعتماد نهج إداري لأعمالها يزيد من القيمة لحملة الأسهم، ووجد الباحث علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وقد رجح الباحث أن ظهور علاقة إيجابية سببه تحسن بين الإدارة والموظفين من جهة داخلية والإدارة والعملاء من جهة خارجية (الفحما، ٢٠١٢).

وتشير دراسة حديثة أجريت بجامعة هارفورد زيادة معدل الربح بنسبة ١٨% تقريبا للشركات التي تعمل على تطبيق المسؤولية الاجتماعية، كما يمكن تحقيق القيمة على المستوى التشغيلي والمستوى الاستراتيجي من خلال المسؤولية الاجتماعية بالتركيز على الجهود التالية:

١. معرفة الموقف الحالي للمنشأة وأسباب تحقيق القيمة

٢. السعي لمعرفة توقعات الملاك ومطالبهم

٣. تخفيض التأثيرات السلبية التي تقلل من قيمة حملة الأسهم ومعرفة أهداف المنشأة بما يحقق قيمة

لحملة الأسهم

٤. تطوير المهارات

ويرى الباحث أن أخذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعين الاعتبار له تأثير إيجابي واضح وقوي على زيادة القيمة لحملة الأسهم، وذلك لتأثيرها على الأداء المالي للشركات، عند تطبيق إدارات البنوك التجارية للافصاحات التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية قد تساهم في زيادة الشفافية وامكانية تحسين أداءها المالي.

ثانيا: تأثير المسؤولية البيئية على الأداء المالي :

تسعى الشركات للاهتمام بمفهوم المحاسبة البيئية ومعرفة المخاطر المترتبة عليها، والتي تمتد من المحاسبة المالية حيث وبعد اخذ المحاسبة البيئية بعين الاعتبار، يتم انعكاسها على القوائم المالية، كما يوجد اختلاف على تأثير المسؤولية البيئية على الأداء المالي، كما اثبتت دراسة للمعهد الدولي للمحاسبين القانونيين لوجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي والأداء البيئي للشركات ومنها البنوك التجارية.

مما سبق يتضح للباحث أن الاهتمام بالمسؤولية البيئية قد يكون لها دور فعال في تحسين الأداء المالي، ذلك من تخفيض المخاطر، كما يمكن للشركات الحصول على منافع معنوية تتعلق بجذب العملاء، وسمعة الشركة بالتالي تطبيق المسؤولية البيئية قد يكون له دور على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

٢-١-١٠ العائد على الأصول (ROA) :

تعد نسبة العائد على الأصول من نسب الربحية، وتكمن أهميتها في ربط أرباح الشركة بأموالها المستثمرة (للشركة)، بغرض تمويل موجوداتها، سواء كان التمويل من أموال المساهمين أو عن طريق الاقتراض أو الأئتين معا" (مطر، ٢٠٠٦، ص ٣٣). كما أن الهدف من هذه النسبة هو قياس القوة الإيرادية للأصول التي يتم استثمارها بالبنوك، أو بمعنى آخر تقيس كفاءة وقدرة الإدارة على استثمار الأموال سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية على حد سواء، لذا تعتبر مقياس ومؤشر على ربحية الشركة بشكل عام وتحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية (مطر، ٢٠٠٦، ص ٤٦) :

الربح الصافي بعد الضريبة

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

متوسط إجمالي الأصول

وسيتيم دراسة مدلول هذا المؤشر عند الدراسة العملية في الفصل الرابع عند اختبار الفرضيات، حيث ستبين الدراسة من خلال السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة حول أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي .

٢-١-١ : نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)

تعد نسبة العائد على حقوق الملكية من نسب الربحية، حيث تعتبر من مجموعة النسب المسؤولة عن ربط أرباح الشركة بأموالها المستثمرة (للشركة)، بغرض تمويل موجوداتها، سواء كان التمويل من أموال المساهمين أو عن طريق الاقتراض أو الاثنين معا" (مطر، ٢٠٠٦، ص ٣٣). حيث أن الهدف من هذه النسبة هو قياس العائد المحقق في البنوك للمساهمين من أموالهم التي قدموها للاستثمار في البنك التجاري وتحدد بالمعادلة التالية (مطر، ٢٠٠٦، ص ٤٨) :

صافي الربح بعد الضريبة

العائد على حقوق الملكية

متوسط جملة حقوق المساهمين

وسيتم دراسة مدلول هذا المؤشر عند الدراسة العملية في الفصل الرابع عند اختبار الفرضيات حيث ستبين الدراسة من خلال السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة حول أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي. سيتم في الفصل الثالث عرض ومناقشة المنهجية المستخدمة في الدراسة الحالية.

٢-٢ الدراسات السابقة (Previous Studies)

تناولت دراسات عديدة موضوعات الإفصاح المحاسبي من جوانبها المختلفة، ومن هذه الدراسات:

٢-٢-١ الدراسات باللغة العربية:

سليم وعثامنه، (٢٠٠٦) الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض

هدفت الدراسة الى التعرف على الأهمية النسبية للبنود المفصوح عنها في قائمة المركز المالي في قرارات الإقراض المصرفي، كذلك بيان الأهمية النسبية للبنود المفصوح عنها في قائمة الدخل في قرارات الإقراض المصرفي كما البنود المفصوح عنها في قائمة التدفقات والملاحظات في الحسابات في قرارات الإقراض المصرفي، وقد شملت الدراسة التي تمت بالأردن، البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للأوراق المالية . ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم تصميم الاستبانة وتوزيعها كأداة للدراسة على موظفين الإقراض كما تم توزيع ١٦٦ استبانة واسترداد ١٥٧ منها، واجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على الإحصاء الوصفي والاحصاء الاستدلالي لتحليل أداة الدراسة والتوصل الى النتائج . وقد توصلت الدراسة الى اعتبار معظم البنود المفصوح عنها في قائمة المركز المالي ذات أهمية بنسبة عالية، كما بينت الدراسة ان فقرة عرض الاستثمارات الطويلة الاجل من الأمور اقل أهمية، كما وتعتبر فقرة عرض المبيعات الصافية أهم هذه الفقرات نسبيًا من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي. كما اعتبرت فقرة عرض الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين الأقل أهمية مقارنة مع الباقي الفقرات، كما تعتبر فقرة الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها من اهم تلك الإيضاحات بناء على قيمة الإيضاحات بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض. كما تعتبر فقرة

الإفصاح عن سياسة التقييم اقل أهمية لمتخذي قرارات الاقراض، و كانت اهم التوصيات تطوير وزيادة خبرات موظفين الإقراض المصرفي في القوائم المالية من خلال عقد دورات تدريبية لهم وخاصة في قائمة التدفقات النقدية، كذلك في زيادة فرص التدريب للعاملين في اقسام التسهيلات، كما اقترح الباحثان عمل بنك للمعلومات لكل عملائها، وقد استفاد الباحث من دراسة سليم وعثمانة (٢٠٠٦) في مشكلة الدراسة حيث بينت الدراسة وجود أهمية لدراسات أخرى تشمل عناصر أخرى ونسب مالية واعتبارها إجراءات وقائية للمنظمات.

محمد، (٢٠٠٩) الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية

هدفت الدراسة الى قياس التعرض للتجربة الجزائرية في السعي نحو التوحيد الدولي وإبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها، والتي تمت في دولة الجزائر، ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم تصميم الاستبانة واعتماد المقابلات الشخصية للحصول على المعلومات، وقد تم توزيع ١٢٠ استبانة واستلام ٩٣ استبانة واعتماد ٧٥ منها وقد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل الى تحليل الفرضيات، وقد توصلت الدراسة الى قصور القوائم المالية المنشورة حاليا وفقا للقواعد وضرورة إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية، كذلك تحقق ان القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية لا تلبي احتياجات أغلب مستخدميها وخاصة المستثمرين فلقد تحقق ذلك من خلال احتكار عملية التوحيد المحاسبي من طرف الدولة، كذلك لم تستطيع الدراسة اثبات الجزء المتعلق بإمكانية إعداد ونشر قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية في جميع المؤسسات التجارية والاقتصادية، وقد اثبتت الدراسة وهي مساهمه الإفصاح حسب متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة في تدعيم شفافية وملائمة المعلومات المالية، وقد أوصى بتشجيع التعاون الاستراتيجي بين

المهنيين والاكاديميين الجزائريين، والمحترفين الأجانب للارتقاء بمستوى المهنة وزيادة تنافسيتها أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الأجنبية، كذلك أوصى بتكثيف الدورات التدريبية من خلال التكوين في مجال المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي لسد الثغرات المسجلة على مستوى الاشراف والتكوين، العمل على دراسة المواضيع التي تؤثر على الموارد المالية، وقد استفاد الباحث من دراسة محمد (٢٠٠٩) في المقدمة حيث بينت الدراسة الأهمية للانتقال للمعايير الدولية عقب الخسائر في شركات عظمى.

العكر، (٢٠١٠) أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الأردني

هدفت الدراسة لبيان مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، وبيان مدى الاستقرار المالي للبنوك التجارية الأردنية بتطبيقها للإفصاح المحاسبي، وبيان أهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة وتوضيح مدى علاقته بالحد من التداعيات الازمة المالية، وقد تمت الدراسة بالمملكة الأردنية على البنوك المدرجة بسوق عمان المالي ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة كما تم توزيعها على ١٥٠ موظفاً في اقسام الإدارة المالية، وقد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلاً علمياً جيد وهذا يعطي دلالة تشير ان البنوك التجارية تمتلك طاقماً مالياً جيداً جداً، كما أن درجة الالتزام بالإفصاح كانت عالية بخصوص الإفصاح عن حصة البنك من أرباح وخسائر في الشركات الزميلة وكذلك في اعداد جدول مفصل بأجال القروض المقدمة للأخرين كذلك الإفصاح بشكل تفصيلي عن بنود الإيرادات والمصاريف في بيان الدخل، كما

توصلت الدراسة ان الالتزام في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وكانت اهم التوصيات ضرورة الزام البنوك بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالإفصاح للبنوك وهي (٣٠،٣٢،٣٩)، كذلك وجوب الاستمرار بدعم القطاع المصرفي ورفدة بالكوادر المؤهلة التي تستطيع التعامل مع المعايير الدولية، وقد استفاد الباحث من دراسة العكر (٢٠١٠) في أهمية الدراسة لما قدمته الدراسة من تبين جوانب الأزمة المالية المصرفية وتثبيت أهمية الإبلاغ والأداء المالي.

كلبونة و زريقات وسلامة (٢٠١١) أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي

هدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على أداء الشركات من الناحية المالية، وذلك من خلال اختبار اثر النظم على بعض مقاييس الأداء المالية الشائعة والمتداولة مثل العائد على الاصول والعائد على السهم، حيث تعبر هذه المقاييس على مقدرة الشركة على توليد الأرباح نسبة لأصولها ونسبة لمجموع الملكية وبالتالي التعبير عن مقدرة الشركة على استغلال أصولها بشكل جيد وتحقيق الأرباح كمؤشر على أداء الشركة اتجاه الهدف الأساسي لتعظيم الربح، وقد شملت الدراسة جميع الشركات الصناعية المدرجة بسوق عمان المالي لسلسلة زمنية من ٢٠٠٠-٢٠٠٩، لتحقيق اهداف الدراسة تم اعتماد القوائم المالية كأداة للدراسة، قد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على مقاييس النزعة المركزية واختبارات لتحليل الفرضيات الموضوعة

وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي :

لم يؤثر توظيف نظم المعلومات المحاسبية على العائد على حقوق الملكية، حيث دلت نتائج التحليل الاحصائي الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، كذلك من اهم النتائج ان قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة لديها لم تتأثر عند استخدامها لنظم المعلومات المحاسبية حيث لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية قبل تطبيق النظام وبعده، كذلك بالنسبة لحملة الأسهم فان تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في الشركات لم يؤدي الى زيادة العائد على اسهمهم

وكانت من اهم التوصيات التي أوصى بها الباحثون:

ضرورة تبني نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية ضمن الأنشطة التشغيلية والتكليفية، وليس فقط الاعتماد على هذه النظم لغايات تنفيذ العمل المحاسبي الروتيني، كما أوصى الباحثون العمل على تدريب مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية وزيادة كفاءتهم بشكل يمكنهم من استغلال هذه النظم، كما أوصى الباحثون العمل على نشر المعرفة المتعلقة بفوائد تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لدى المدراء

وقد استفاد الباحث من دراسة كلبونة وزريقات وسلامة (٢٠١١) في التعرف على الأداء المالي والتي تعبر عن المتغير التابع التي سيتم دراستها والتعرف عليها.

بيداويد (٢٠١٢) الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير موضوع الإفصاح المالي بكافة عناصره ومتطلباته على نمو الاعمال التجارية العربية في استراليا، كلك معرفة هل تؤثر شفافية الإفصاح المالي ودقته وشموليته على الحاجة الى تمويل نشاطات الاعمال التجارية العربية لشتى الاغراض، وقد تمت الدراسة في استراليا، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم الاستبانة و الاعتماد على المقابلات الشخصية كمنهجية للدراسة، وقد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على مقاييس النزعة المركزية والاحصاء الوصفي التحليلي للوصول الى نتائج الدراسة، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية بالنسبة للسلطات الحكومية، عدم فرض مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات فيما يتعلق بهذه الشريحة بشكل دقيق، عدم وجود تدقيق دوري على نشاطات الاعمال التجارية الصغيرة، عدم إلزام هذه الاعمال بتقديم بياناتها مصدقة من قبل محاسب مؤهل، بالنسبة للوحدات الاقتصادية، توصلت الدراسة الى ضعف الوعي المحاسبي والمالي العام، كذلك إن الإفصاح المالي يعتبر عقبة أمام العديد من أصحاب الاعمال التجارية العربية في استراليا، كذلك التعامل النقدي يشكل الجانب الأكبر في التعاملات اليومية لأغلب هذه الاعمال، وقد أوصى الباحث بالنسبة الى الجهات الحكومية المسؤولة عن أعمال الوحدات الاقتصادية الصغيرة بوجود إلزام الوحدات التجارية الصغيرة بتطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، وضرورة وجود أنظمة رقابة وتدقيق داخلية للتأكد من صحة العمليات التجارية، وبالنسبة للوحدات الاقتصادية، وكانت اهم التوصيات اعتماد أجهزة تسجيل المبيعات الالكترونية والابتعاد عن التعامل النقدي فيما يتعلق بالمبيعات وكذلك بالنسبة للنفقات، كذلك ضرورة الاعتماد على شخص مؤهل محاسبيا أو ماليا عند الإقرار و الإفصاح عن معلومات وبيانات تلك العمليات، كذلك ضرورة وضع نظام رقابي داخلي

محكم، وقد استفاد الباحث من دراسة بيداويد (٢٠١٢) في الاطار النظري حيث بين الباحث في دراسته مشاكل الإفصاح وشرحها وتبينها واثره على بيئة الأعمال بشكل عام في البيئة الاقتصادية.

٢-٢-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية :-

Oorschot (٢٠٠٩) Risk Reporting : An Analysis Of The German Banking Industry

هدفت الدراسة الى تطوير أطر الإفصاح الحديثة التي يمكن من خلالها قياس كمية ونوعية إفصاحات المخاطر في القطاع المصرفي، والهدف الرئيسي من الدراسة هو دراسة تطورات إفصاحات المخاطر في التقارير السنوية، مع مرور الوقت والاختلافات بين البنوك، وسيتم تطبيق الأطر على عينة من ثمانية بنوك المانية ودراسة علاقة افصاحاتها وتحليلها واختبارها مع حجم البنك والربحية والوقت لسلسلة زمنية من ٢٠٠٥-٢٠٠٨، وقد اعتمد الباحث على التقارير المالية المنشورة لتحقيق اهداف الدراسة، وقد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على الانحرافات المعيارية والاحصاء الوصفي كمنهجية للدراسة، وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة واهمها وجود علاقة بين كمية افصاحات المخاطر في التقارير السنوية الألمانية والربحية في الفترة بين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بينما اثبت عكس العلاقة بالفترة بين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بينما هناك علاقة بين جودة الافصاحات المخاطر في التقارير السنوية الألمانية للفترة بين ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بشكل مستمر وقد ازداد كمية افصاحات المخاطر في التقارير السنوية للبنوك الألمانية من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، كذلك اثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين كمية افصاحات المخاطر في التقارير السنوية وحجم البنك، وقد أوصى الباحث بزيادة دراسة الإفصاح عن المخاطر سواء للقطاع المالي او القطاعات الأخرى، سواء لدولة استراليا او دول أخرى لما في ذلك منفعة في التصدي للالزامات المالية، والتعرف على مصطلح افصاح المخاطر واثارة، واستفاد الباحث من دراسة

في الاطار النظري من جانب المتغير المستقل وتبيين الأنواع الحديثة للإفصاح وهو الإفصاح عن المخاطر.

Murray (٢٠١٠) Do Markets Value Companies Social And Environmental Activity? An Inquiry Into Associations Among Social Disclosure, Social Performance And Financial Performance

تهدف هذه الدراسة للإجابة على عديد من الأسئلة من خلال توسيع وتوضيح جوانب النقاش ليس عن طريق استكشاف العلاقة بين أسواق المحتملة وأسواق رأس المال بينما من خلال دراسة دور كل من التيار الرئيسي للمشكلة والبحوث المحاسبية والاجتماعية والبيئية في هذا السياق وعلى وجه التحديد، السؤال البحثي الرئيسي هل الأسواق تضع او تعطي قيمة للشركات بالنسبة للأنشطة الاجتماعية والبيئية ؟ وكذلك الإجابة على أسئلة متفرعة منها :

نظرا لطبيعة طوعية الإفصاحات الاجتماعية والبيئية ما المحفز للشركات كي تقوم بمثل هذه الإفصاحات ؟

كما هل يعتقد المديرين التنفيذيين للشركة قد يكون هنالك تأثير على السوق في اطلاق تقارير الاجتماعي؟

وهل تؤثر بتقييم الأوراق المالية؟

وقد اتخذ الباحث سوق فاينانشال تايمز المكون من ١٠٠ شركة في المملكة المتحدة، لتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث منهجين للدراسة الأول استخدام البيانات المالية للإجابة على بعض الأسئلة والأسلوب الاخر المقابلات الشخصية مع مدراء الشركات والمشاركين في السوق .

وقد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على واختبار تي ومقاييس النزعة المركزية للتواصل الى نتائج الدراسة والتي لخصت أهمها في:

ليس الإدارات متأكدة أن للعلاقات العامة تلعب دور في الإبلاغ عن قضايا غير مالية

كما توصلت ان الأداء المالي للشركة هو الهدف الأسمى في القضايا الاجتماعية والأخلاقية

بينما بينت المقابلات بشكل أساسي ان الافراد قاموا بدمج قضايا المسؤولية الاجتماعية الى حوكمة الشركات بسبب نقص في الخبرات

وكانت اهم التوصيات متابعة المقبلات الشخصية لمدة ١٠ سنين، كذلك زيادة التدريب العلمي والعملية للمدراء التنفيذيين والعاملين على المشروع

في الاطار النظري حيث بين الباحث أهمية اللجوء (Murray (٢٠١٠) وقد استفاد الباحث من دراسة

للأداء المالي واهمية الإفصاح الاجتماعي والبيئي.

Haque (٢٠١١) Climate Change-Related Corporate Governance Disclosure Practices : Evidence From Australia

هدفت الدراسة الى معرفة والتحقق في طبيعة الصلة بتغير الشركات للحكومة على ممارسات الإفصاح في منظمات الاعمال في استراليا، ولتحقيق مجموعة مختلفة من التصورات أصحاب المصالح حول ما ينبغي على الشركات المرتبطة بتغيير ممارسات الحكومة للإفصاح، والتحقق في أسباب وجود أي نقص محتمل في التغير المرتبط في افصاحات حكومة الشركات، والتي أجريت في استراليا، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة، وقد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على تحليل الانحدار ومقاييس النزعة المركزية، واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة برغم من وجود زيادة بالإفصاح خلال السنوات الا انه خلال فترة التحليل هناك تدني في مستوى الإفصاح من قبل كبرى الشركات الاسترالية فيما يتعلق بتغير الشركات المرتبطة بممارسات الإفصاح والحوكمة، كما وجدت الدراسة ست شركات إضافية ملتزمة بالإفصاح وهي شركات غير مدرجة في المؤشر الاولي، كذلك وصلت الدراسة الا ان مصلحة المساهمين أولى من مصالح أصحاب الشركات حتى بزيادة التكاليف، ومن اهم التوصيات إجراء مزيد من البحوث للاستفادة من مؤشر عدد كبير من الشركات، و من شأن التحقيق ان تساعد أيضا تمديد متانة وقابلية التطبيق للإفصاح، وقد استفاد الباحث من دراسة في منهجية الدراسة واختيار عناصر المتغيرات المستقلة.

Roitto (٢٠١٣) Factors Effecting Corporate Social Responsibility Disclosure Ratings

هدفت الدراسة اختبار اذا ما كانت المتغيرات تؤثر على الشركات المدرجة في السوق الفنلندي وقد جمعت المتغيرات من الدراسات السابقة لتبين ما تؤثر بشكل إيجابي او سلبي على الشركات، والمتغيرات هي عبارة عن القضايا التي ممكن ان يكون لها تأثير على الشركات من حيث مؤشر الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية، وقد أجريت اختبار الفرضيات من خلال التحليل المالي، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمد التقارير المالية المنشورة كأداة للدراسة، واهم ما توصل اليه الدراسة من نتائج هي ان المحاسبة الخضراء او ما سمي (بالاتجاه الأخضر) سوف تحصل على نصيب اكبر في العقود المقبلة بسبب نمو الوعي البيئي، والعديد من القوى الداخلية والخارجية تشجع الشركات على ان تكون اكثر شفافية في الإجراءات التي تنطوي على الجوانب الاجتماعية والبيئية، والغرض من هذه الرسالة تكشف العوامل في البيئة الفنلندية، وكذلك من اهم التوصيات للباحث أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تحتل مكانة مهمه في الشركات الحديثة لذلك يجب دراستها بشكل أوسع، كذلك هي قوة لا غنى عنها في توجيه الشركات الى اتجاه اكثر أخلاقية وإنسانية وقد استفاد الباحث دراسة في المقدمة.

saariluoma (٢٠١٣) The Effects Of IFRS ^٨ On Segment Disclosure – Evidence From Finnish listed Companies

هدفت الدراسة الى تقييم التغيرات في تقارير القطاعات في فنلندا بعد تطبيق المعيار ٨ من معايير اعداد التقارير المالية، والغرض من ذلك تسليط الضوء على اذا كان التغير لتقارير جعل المعلومات اعلى جودة، كذلك هدف ليبين اثر التغيير على بنود الشركات والتي أجريت في دولة فنلندا، لتحقيق اهداف الدراسة استخدمت القوائم المالية كاداه للدراسة، وقد اجري التحليل الاحصائي بالاعتماد على المنهج الوصفي ومقاييس النزعة المركزية، وتوصلت الدراسة الا أن الشركات قامت بإجراء تغييرات في تقديم تقاريرها بعضها لبعض، كما تركز الزيادة في الإفصاح ب ١٩ شركة اكثر من غيرها، كم بينت الدراسة انخفاض في بعض الشركات في الكشف عن الموجودات ومطلوبات بعد القاعدة ٨ منها، كما ابرز هذا البحث ان التقارير بالشركات هو المفتاح لاتخاذ القرارات الخاصة بهم، كما كانت اهم توصيات الباحث هو الاهتمام بزيادة الإفصاح في القوائم المالية، وكذلك القيام بدراسة تأثير الإفصاح في دول أخرى وعلى عينة أوسع وقد استفاد الباحث من دراسة في الاطار النظري بالتعرف على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية واثر تطبيقها على القوائم المالي.

جدول رقم (١): مقارنة المتغيرات في الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة	المتغير المستقل	المتغير التابع
١	الأهمية النسبية لبنود الإفصاح بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية	قرارات الإقراض بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية
٢	الإفصاح في المؤسسات بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الدولية بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية
٣	مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية	تداعيات الازمة المالية بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية
٤	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية	الأداء المالي للشركات الصناعية بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية
٥	الإفصاح المحاسبي اثره وأهميته بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية	نمو الاعمال التجارية العربية في استراليا بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك
٦	أطر الإفصاح الحديثة بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية	تقارير المخاطر في البنوك الألمانية بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية

<p>تطبيق الإفصاح الاجتماعي والبيئي بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية</p>	<p>هل تعطي الأسواق قيمة للشركات بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية</p>	٧
<p>ممارسات الإفصاح بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية</p>	<p>تحول الشركات للحوكمة بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية</p>	٨
<p>مؤشر الإفصاح بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية</p>	<p>العوامل ذات التأثير بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية</p>	٩
<p>تغير في تقارير بينما الدراسة الحالية تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية</p>	<p>تطبيق المعيار ٨ لمعايير اعداد التقارير بينما الدراسة الحالية تطبيق الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية</p>	١٠

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

٣-١ مقدمة :-

يتناول هذا الفصل المنهجية المتعلقة، بتحديد أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية الأردنية لسلسلة زمنية تمتد من ٢٠١٠-٢٠١٤ على تحسين الأداء المالي لتلك البنوك. كما يتناول عرض لتفاصيل وخطوات وإجراءات تلك المنهجية، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، وبيان مجتمع وعينة الدراسة، حيث يبين هذا الفصل متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة عدد مختار من معايير المحاسبة الدولية معيار عرض البيانات المالية، الإفصاح عن التقديرات والسياسات والإخطاء المحاسبية، الإفصاح عن تحقق الإيراد، الإفصاح عن المعدات والمباني، الإفصاح عن انخفاض قيمة الموجودات، الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة (المعنوية)، والمتغيرات التابعة المتمثلة بمؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كعناصر للأداء المالي لعينة الدراسة، علاوة على بيان مصادر الحصول على المعلومات وكيفية اجراء المعالجة الإحصائية التي تساعد في الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

٢-٣ منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي والذي يهدف لجمع البيانات الأولية والثانوية لتغطيه الجانب النظري، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بتغطية الجانب العملي إضافة الى التحليل المالي لمتغيرات الدراسة والتوصل إلى نتائج تحقق وتخدم أهداف الدراسة.

٣-٣ مصادر الحصول على المعلومات :-

اعتمد الباحث على المصادر التالية في جمع البيانات وتجهيزها لعملية التحليل من خلال البرامج المناسبة

أولاً: المصادر الثانوية: وهي المصادر النظرية والوثائقية والكتب والمقالات والدراسات السابقة والمجلات العلمية المحكمة لبيان أثر الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي حيث سيتم الاستعانة بالمصادر التالية:

- (١) كتب المحاسبة التي تدور حول الإفصاح، وكذلك كتب الأداة التي تدور حول أداء المالي.
- (٢) رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في الإفصاح، والأداء المالي.
- (٣) الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الإفصاح، والأداء المالي.
- (٤) المعلومات المتوفرة على الإنترنت

ثانياً: البيانات الأولية: وتتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تحليل المحتوى للقوائم المالية المتمثلة بقائمة المركز المالي وقائمتين الدخل والتدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية وقائمة الايضاحات والشروحات الإضافية لكل بند من بنود القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية لسلسلة زمنية، لخمس سنوات تمتد من ٢٠١٠-٢٠١٤ حيث تم استخدام برنامج EXCEL لتحليل المالي، كما تم استخدام برنامج SPSS لتحليل الاحصائي لبيانات الدراسة حتى تصبح معلومات يمكن الاستفادة منها.

٣-٤ مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة من القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لسلسلة زمنية ٢٠١٠-٢٠١٤، وقد استخدم الباحث طريقة المسح الشامل للمجتمع، حيث تمثلت عينة الدراسة بكامل المجتمع البنوك التجارية لذات السلسلة زمنية تمتد من ٢٠١٠-٢٠١٤ كما هو مبين في جدول رقم (٢) حيث لم يتم استبعاد أي بنك من البنوك التجارية الأردنية وبالتالي تم تحليل القوائم المالية لجميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي

جدول رقم (٢): البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان

الرقم	أسماء البنوك التجارية
١	البنك الأهلي
٢	البنك العربي
٣	بنك المؤسسة العربية المصرفية
٤	بنك المال الأردني
٥	بنك القاهرة عمان
٦	بنك الأردن
٧	بنك الأردني الكويتي
٨	بنك التجاري الأردني
٩	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
١٠	البنك الاستثماري
١١	بنك الاستثمار العربي
١٢	بنك الاتحاد
١٣	بنك سوسيته جنرال

٣-٥ أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على القوائم المالية (تحليل المحتوى) كأداة لجمع البيانات، عن كل من المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة، حيث تم تعريف المتغيرات ومفاهيمها تعريف علمي في الجانب النظري للدراسة، بينما تمثل الجانب العملي في استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

٣-٦ التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة بسوق عمان المالي

تم اعتماد أداة الدراسة سابقة الذكر من خلال تحليل القوائم المالية الأساسية والإيضاحات والتفسيرات، من واقع البنوك التجارية الأردنية لسلسلة زمنية ٢٠١٠-٢٠١٤ ولعدد ١٣ بنك تجاري، حيث تم تحليل كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية والقوائم المكملة والملحقة، والمتمثل بالإيضاحات والتفسيرات لعناصر القوائم المالية الأربعة، لبيان نوع وطبيعة ومستوى الإفصاح في عناصر المتغير المستقل

كما استخدم الباحث بعض الأدوات المالية متمثلة في النسب الرئيسية التالية:

١-العائد على الأصول : وهي نسبة يتم من خلالها قياس قدرة البنك وإدارته على تحقيق الأرباح من خلال الأصول المتاحة، كما يحرص المستثمرون اعتماد هذه النسبة لأنه يبين ربحية البنوك ومعادلته هي :

صافي الربح بعد الضريبة/ متوسط اجمالي الأصول، وسيتم مناقشتها بشكل عملي في سياق الفصل الرابع

٢-العائد على حقوق الملكية : الهدف من هذه النسبة هو قياس العائد المحقق في البنوك للمساهمين من أموالهم التي قدموها للاستثمار وينظر المستثمرون الى زيادة تلك النسبة وتحدد بالمعادلة التالية :

صافي الربح بعد الضريبة / متوسط اجمالي حقوق الملكية، وسيتم مناقشتها بشكل عملي في سياق الفصل الرابع.

٣-٧ المعالجة الإحصائية :

بعد الانتهاء من جمع المعلومات والبيانات اللازمة حول متغيرات الدراسة، تم تحليل البيانات ضمن الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لمعالجة البيانات إحصائياً وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١.مقاييس النزعة المركزية (Measures Of Central Tendency) مثل الوسط الحسابي

والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لبيان الوسط الحسابي للمتغيرات التابعة والمستقلة، لاختبار متغيرات الدراسة.

٢.تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار تأثير كل

عنصر من عناصر المتغير المستقل الإفصاح المحاسبي على المتغير التابع وهو الأداء المالي من خلال اختبار الفرضيات الفرعية.

٣. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وذلك من أجل اختبار

تأثير المتغيرات المستقل مجتمعة على كل عنصر من المتغير التابع من خلال اختبار الفرضية

٤. تحليل التباين (Anova): وذلك لقياس الفروقات لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الأداء

المالي

٥. PERSON CORRELATION : وذلك لاختبار مدى تجانس وملائمة المتغيرات المستقلة

والتابعة التي يتضمنها أنموذج الدراسة، وإيجاد مقدار العلاقات بين المتغيرات وقياس الأثر على

المتغيرات التابعة .

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

٤-١ المقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي وفقا لعدد من معايير المحاسبة الدولية، معيار عرض البيانات المالية، الإفصاح عن التقديرات والسياسات والإخطاء المحاسبية، الإفصاح عن تحقق الإيراد، الإفصاح عن المعدات والمباني، الإفصاح عن انخفاض قيمة الموجودات، الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة (المعنوية)، على تحسين الأداء في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، و تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المحتوى للقوائم المالية المنشورة للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٤ للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الإفصاحات، والإيضاحات، والتفسيرات المحاسبية، لكل بنك من عينة الدراسة، حيث اعتمد الباحث وبشكل أساسي على الإيضاحات المرفقة في كل قائمة من القوائم المالية، ليستفيد ويتأكد من قيام البنوك بتطبيق الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وكيفية تطبيق كل معيار، وطريقة الإفصاح عنه من واقع تلك القوائم المالية، حيث تمثل تطبيق الإفصاح المحاسبي بالمتغير المستقل كنموذج هام، يتوقع عن تطبيقه بشكل كامل أن يكون له أثر على تحسين الأداء المالي والذي قد أشار له الباحث بالمتغير التابع.

تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية لنهاية عام ٢٠١٤ في سوق عمان المالي وعددها ١٣، حيث اعتمد الباحث في دراسته على استخدام أسلوب المسح الشامل أي أخذ كامل مجتمع الدراسة وبلغت عينة الدراسة ١٣ بنكاً تجارياً والمتمثل بنسبة ١٠٠% من مجتمع الدراسة.

كما و اخضعت الدراسة الحالية الى الاختبار البياني لبيانات الدراسة لمعرفة مدى خضوعها للتوزيع الطبيعي، والتي قد أشار إليها الباحث بالرسومات البيانية في ملحق التحليل الاحصائي، والخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

٢-٤ وصف متغيرات الدراسة

استندت هذه الدراسة على ثلاث متغيرات، تفرعت من المتغير المستقل وهو الإفصاح المحاسبي، بينما اعتبر كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، عناصر المتغير التابع وهو تحسين الأداء المالي، خلال الفترة المالية الممتدة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٤، ولابد من الإشارة قبل اختبار الفرضيات الى أن متغيرات الدراسة درست من واقع القوائم المالية لعينة الدراسة.

١. الإفصاح المحاسبي :

يشير الإفصاح المحاسبي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، على مدى شفافية وموضوعية الإدارة في الإفصاح، عن العناصر والموارد المالية للبنوك الاردنية التجارية، والتي تفيد متخذين القرارات سواء من المستثمرين او المتعاملين مع تلك البنوك، والتي قام الباحث بدراستها للفترة بين ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤، حيث بينت الدراسة للقوائم المالية قيام البنوك التجارية الأردنية

مجتمعة، بتطبيق الإفصاح المحاسبي في عرض البيانات والمتمثلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (١)، والتقديرات والسياسات والاختفاء المحاسبية والمتمثلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨)، وتحقق الايراد والمتمثلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨)، والافصاح عن الممتلكات والمباني والمتمثلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦). بينما بالنسبة للتدني في قيمة الأصول والمتمثلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) فلم يطبق أيا من البنوك ذلك وقد أشار كل من البنك العربي والبنك الأهلي بالقوائم المالية لأهمية تطبيق معيار التدني بقيمة الموجودات في القوائم المالية التالية لسنة ٢٠١٤ وذكرت بالنص التالي :

" تلغي هذه التعديلات متطلبات الإفصاح عن المبلغ القابل للاسترداد لوحة توليد النقد والتي وزعت الشهرة او الموجودات الغير ملموسة ذات العمر الزمني غير المحدد بناءا عليها في حالة عدم وجود تدني أو عدم

استعادة قيمة التدني لوحة توليد النقد المتعلقة فيها كما قدمت هذه التعديلات لمتطلبات افصاح إضافية، والتي تكون ملائمة عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد للأصل او لوحة توليد النقد يقاس بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف الاستبعاد". وهذا ما يدل على اتجاه البنوك للافصاح عن مضمون المعيار (٣٦) من معايير المحاسبة الدولية، لوجود أهمية لها عند التطبيق. علاوة على ذلك، فأن بعض البنوك ذكرت أن المعيار ٣٦ يعتقد أن يكون له أثر محاسبي بالنسبة لحساب التدني بقيمة الموجودات حيث تعتمد البنوك على طريقة القسط الثابت، ولم يلاحظ الباحث من قراءة القوائم المالية وايضاهاها أي تغيير يدل على تطبيق معيار (٣٦).

اما بالنسبة للأصول الغير ملموسة او كما تسمى بالمعنوية والمتمثلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨)

فقد افصحت جميع البنوك عن أصولها المعنوية عدى البنك العربي، والتي تمثلت اما بالشهرة الناتجة عن الاندماج او بأنظمة المعلومات او الأثنين سويا.

٢. العائد على الأصول (ROA) :

وهي احد نسب الربحية التي يمكن من خلالها قياس الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تبين هذه النسبة قدرة إدارة البنك على استثمار الأموال، من المصادر الداخلية والخارجية ونجاحه في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية. وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي من خلال متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاستدلال بأعلى وادنى قيمة لمعلومات الدراسة حيث يشير الجدول رقم (٣) الى هذه النتائج الوصفية لبيانات الدراسة للعائد على الأصل.

جدول رقم (٣): التحليل الوصفي للعائد على الأصول للبنوك التجارية

الانحراف المعياري	متوسط حسابي	أدنى قيمة	اعلى قيمة	السنة
٠,٤١	١,٥٣	٠,٨٦	٢,٢١	٢٠١٤
٠,٥٦	١,٤١	٠,٣	٢,١٢	٢٠١٣
٠,٥٣	١,٢٧	٠,٢٥	١,٩٩	٢٠١٢
٠,٧٥	١,٠٨	-٠,١٧	١,٩٣	٢٠١١
٠,٥٩	١,٣٣	٠,٤٥	٢,٤٧	٢٠١٠

يبين الجدول أن أعلى قيمة في سنة ٢٠١٠ لمؤشر ROA كانت ٢,٤٧ والتي تعود للبنك الأردني الكويتي والذي يبين جودة الإدارة وقدرتها على إدارة الأموال، بينما أدنى قيمة ٠,٤٥ عادت لبنك المال الأردني بانحراف معياري لسنة ٢٠١٠ إلى ٠,٥٩ ومتوسط حسابي لسنة ٢٠١٠ ١,٣٣، بينما في سنة ٢٠١١ كانت أعلى قيمة ١,٩٣ والتي تعود لبنك القاهرة عمان وادنى قيمة -٠,١٧ والذي نجم عن الخسائر التي عادت للبنك التجاري والبنك الأهلي سوياً، حيث اشارت البنوك تأثرها بالأزمة التي حدثت للجمهورية العربية السورية وتأثر فروعها هناك، وتعرضها لمخاطر الغير المسيطر عليها بمتوسط حسابي ١,٠٨ وانحراف معياري ٠,٧٥، بينما في سنة ٢٠١٢ كانت أعلى قيمة ١,٩٩ والتي تعود للبنك الأردني الكويتي بينما كانت أدنى قيمة ٠,٢٥ والتي تعود للبنك الأهلي الأردني بمتوسط حسابي ١,٢٧ وانحراف معياري ٠,٥٣، بينما في سنة ٢٠١٣ كانت أعلى قيمة ٢,١٢ والتي تعود الى بنك المال الأردني وادنى قيمة ٠,٣٠ والتي تعود لبنك التجاري الأردني بمتوسط حسابي ١,٤١ وانحراف معياري ٠,٥٦، بينما في سنة ٢٠١٤ كانت أعلى قيمة ٢,٢١ تعود لبنك الأردن والذي يعبر عن تطور الإدارة الناجحة للبنك في هذه السنة وادنى قيمة ٠,٨٦ والتي تعود للبنك الأهلي بمتوسط حسابي ١,٥٣ وانحراف معياري ٠,٤١

٣-العائد على حقوق الملكية (ROE)

وهي احد نسب الربحية والتي يتبين من خلالها العائد المحقق للمساهمين من استثمار أموالهم في البنوك التجارية، وتعتبر من اهم النسب المالية حيث تبين معدل العائد على كل دينار مستثمر في البنوك التجارية، وعندما تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي من خلال متوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية تم تحديد أعلى وادنى قيمة لمعلومات العائد على حقوق الملكية كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤): التحليل الوصفي للعائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	اعلى قيمة	السنة
٢,٤	١٠,٩٥	٨,١٩	١٦,٠٢	٢٠١٤
٣,٨	٩,٥٣	٢,٩	١٦,١٤	٢٠١٣
٣,٩	٨,٦١	٢,١١	١٥,١٨	٢٠١٢
٥,٧	٧,٣٦	-١,٤	١٧,٠٤	٢٠١١
٦,٤	٩,٢٦	٠,٩٢	٢٣,٧	٢٠١٠

يبين الجدول رقم (٤) أن اعلى قيمة في سنة ٢٠١٠ للـ ROE كانت ٢٣,٧ للبنك الأردني الكويتي أي أن كل دينار مستثمر من أموال المستثمرين يحقق عائد بنسبة ٢٣ قرش، بينما ادنى قيمة لعام ٢٠١٠ كان ٠,٩٢ لبنك الإسكان بمتوسط حسابي ٩,٢٦ وانحراف معياري ٦,٤، وفي عام ٢٠١١ كانت اعلى قيمة للعائد على حقوق الملكية ١٧,٠٤ لبنك القاهرة عمان والذي يدل على جودة الإدارة بينما كانت اقل قيمة في ٢٠١١ - ١,٤٠ لبنك التجاري الأردني ومتوسط العائد على الأصول لسنة ٢٠١١ كان ٧,٣٦ بانحراف معياري ٥,٧٠، بينما في سنة ٢٠١٢ كانت اعلى قيمة للعائد على الأصول ١٥,١٨ لبنك القاهرة عمان والذي اثبت قدرته على البقاء كأعلى نسبة خلال سنتين متتاليتين وادنى قيمة ٢,١١

لبنك الأهلي بمتوسط حسابي ٨,٦١ وانحراف معياري ٣,٩، بينما في سنة ٢٠١٣ بلغت اعلى قيمة للعائد على حقوق الملكية ١٦,١٤ لبنك القاهرة عمان وادنى قيمة ٢,٩ لبنك الأهلي الأردني بوسط حسابي ٩,٥٣ وانحراف معياري ٣,٨، بينما في سنة ٢٠١٤ كانت اعلى قيمة ١٦,٠٢ لبنك القاهرة عمان وادنى قيمة ٨,١٩ لبنك سويسته جنرال بوسط حسابي ١٠,٩٥ وانحراف معياري ٢,٤ حيث استمر بنك القاهرة عمان بأعلى قيمة لمدة ٤ سنوات مما يدل على نجاح ادارته في تحقيق الأرباح

٤-٣ نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

تخضع هذه الدراسة للتحليل الاحصائي من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وذلك للإجابة على التساؤلات المحدودة في الفصل الأول، حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية واختبار الانحدار المتعدد للفرضيتين الفرعيتين، كأحد الاختبارات العلمية الملائمة لقياس أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي .

الفرضية العدمية الرئيسة H₀₁:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، على الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، للتعرف على أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، والجدول (٥) يوضح ذلك، وقد تم اعداد جدولين فرعيين لكل عنصر من عناصر المتغير التابع، حيث وجد هناك أثر جزئي متمثلاً بأثر في العائد على حقوق الملكية، انظر للجدول (٧)، ولكن لم تجد الدراسة أثر للعنصر الثاني وهو العائد على الأصول كما هو مبين بالجدول (٥).

الجدول (٥): اختبار الانحدار البسيط لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

VIF	Tolerance	الدلالة الاحصائية	قيمة (F)	درجات الحرية DF	التنبؤ B	R ² معامل التحديد (التأثير)	Beta اتجاه العلاقة	R الارتباط
1,000	1,000	0,007	7,738	64	1,190	0,109	0,331	0,331

*دالة احصائياً عند مستوى ($0,05$) فأقل

يتضح من الجدول (٥) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين (الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأداء المالي بلغت ٠,٣٣١ وباتجاه علاقة إيجابية (Beta) بلغ أيضاً ٠,٣٣١، وقد بلغت قيمة الاحصائي (F) ٧,٧٣٨، بمستوى دلالة احصائية أقل من (٠,٠٥) مما يشير إلى أن تأثير الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي (R^٢) قد بلغ ١٠,٩%، وبلغ معامل التنبؤ لهذا الأثر أو هذه العلاقة (B) ١,١٩٠، وبلغ معامل تضخم التباين VIF ١,٠٠ وهي أقل من ٥,٠٠ ويفسر ذلك أن حوالي ١١% فقط يمكن للمتغير المستقل أن يؤثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية (المتغير التابع) بينما ٨٩% تعود لعوامل أخرى.

حيث يعتبر الإفصاح بظل معايير المحاسبة الدولية أكثرها من الإفصاحات الإلزامية، لدى البنوك فيكون تأثيرها مختلف عن الإفصاحات الاختيارية، التي تكون بشكل إضافي عن المتطلبات القانونية حيث ان معايير المحاسبة الدولية تعتبر متطلب حكومي من الدولة للبنوك، وخاصة البنوك التي لها اسم ومدة طويلة في العمل المصرفي كبنك الاستثمار العربي، اذ يعتبر من أكثر البنوك افصاحاً عن بند الأصول الملموسة حيث تلك التوضيحات تساعد على ممارسة وتطبيق الإفصاح الإلزامي وفق معايير المحاسبة الدولية، و تنبع أهمية هذه الدراسة من التأكد من أن الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية، له تأثير على تحسين الأداء المالي للبنوك حيث أن بعض البنوك التجارية، أصدرت انه لا يوجد تأثير لتطبيق بعض معايير المحاسبة في القوائم المالية، في حين كما ذكرنا سابقاً ان بعض البنوك التجارية وجدت بانه قد يكون لها تأثير محاسبي، بناء عليه توصل البحث الى أن F المحسوبة

< من F الدولية ١,٩٦ فيما يؤكد رفض الفرضية العدمية الرئيسية H٠١: أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

الفرضية العدمية الفرعية الأولى H٠١-١:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=٠,٠٥$) لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على الأصول ROA في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي.

للإجابة عن هذه الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار تحليل الإنحدار المتعدد من أجل التعرف إلى أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على الأصول ROA في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي، والجدول (٦) يوضح ذلك.

جدول رقم (٦): تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على الأصول ROA في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق

عمان المالي

قيمة F	R ²	R	Collinearity Statistics		مستوى دلالة T	قيمة T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	الأبعاد
			VIF	Tolerance						
٢,٠١٢	٠,١٧٢	٠,٤١٥	١,٠٤٠	.٩٦١	.٣٦٨	.٩٠٧	.١١٠	.١٨٢	.١٦٥	الافصاح في عرض البيانات
			١,٠٢٦	.٩٧٥	.٤٤٤	.٧٧٠	.٠٩٣	.٢٢٦	.١٧٤	الافصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية
			١,٠٣٤	.٩٦٧	.٠٥٦	١,٩٤٧	.٢٣٧	.٢٩٣	.٥٧٠	الافصاح عن تحقق الإيراد
			١,٠٢٩	.٩٧٢	.٤٨٦	.٧٠١	.٠٨٥	.٣٣٤	.٢٣٥	الافصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات
			١,٠٢٦	.٩٧٥	.١٧٢	١,٣٨٣	.١٦٧	.٣٣٤	.٤٦٢	الافصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية
			١,٠٣٤	.٩٦٧	.٠٧٥	١,٨١٥	.٢٢٠	.١٨٨	.٣٤١	الافصاح المحاسبي عن الاصول المعنوية (الغير ملموسة)

• دالة عند مستوى (٠,٠٥) فأقل.

• دالة عند مستوى (٠,٠٥) فأقل.

يتضح من الجدول (٦)، وبمتابعة قيم إختبار (t المحسوبة) أن المتغيرات الفرعية التالية، والمتعلقة بـ (الإفصاح في عرض البيانات المعيار المحاسبي الدولي رقم (١)، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨)، والإفصاح عن تحقق الإيراد المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨)، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦)، والإفصاح عن انخفاض قيمة الأصول للبنوك التجارية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦)، والإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) ليس لها تأثير على العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (٠,٩٠٧) للإفصاح في عرض البيانات، وبلغت قيم (t) المحسوبة (٠,٧٧٠) للإفصاح عن التقديرات والسياسات والاختفاء المحاسبية، وبلغت قيم (t) المحسوبة (١,٩٧٤) للإفصاح عن تحقق الإيراد، وبلغت قيم (t) المحسوبة (٠,٧٠١) للإفصاح عن الممتلكات والمعدات، وبلغت قيم (t) المحسوبة (١,٣٨٣) للإفصاح عن انخفاض قيمة الأصول، وبلغت قيم (t) المحسوبة (١,٨١٥) للإفصاح عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة)، وهي قيم غير معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ وتأكيذا على ذلك انخفاض قيمة T الجدولية عن جميع أرقام F المحسوبة أعلاه حيث يتضح من الجدول (٦) أن قيمة الاحصائي (F) (٢,٠١٢) وهي قيمة غير دالة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$.

حيث تتبع أهمية الإفصاح المحاسبي المتمثلة بمعايير المحاسبة الدولية من حيث تأثيرها على تحسين الأداء المالي، في البنوك التجارية الأردنية حيث التزمت تلك البنوك بمعايير هامة مثل معيار ٢٩ للأدوات المالية، ومعيار ٩ من معايير الإبلاغ المالي، لما لها أهمية وتأثير على القوائم المالية وبعض القرارات كقرارات الإقراض والاستثمار، والتي ما اتبعت الا نتيجة لأحداث فرق في قيم القوائم المالية

للبنوك التجارية، او نتيجة وجود فرق في ثروة المستثمرين ومتخذين القرار. وتتبع أهمية هذه الدراسة بانها تدرس بعض المعايير الدولية، فيما اذا كان لها تأثير على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، حتى تتمكن البنوك من استيعابها وتطبيقها واخذها بعين الاعتبار، حيث تم دراستها عن طريق الانحدار الخطي المتعدد، لبيان أثر كل معيار على حدة ومعرفة اثره على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتحديد قيم التحليل الاحصائي نسبة ذلك التأثير إن وجد، حيث تبين أن عدم تطبيق المعيار ٣٦ والخاص بتخفيض قيمة الأصول قد يجعل هنالك علاقة ضعيفة على العائد على الأصول وهنا يأمل الباحث عند تطبيق هذا المعيار الخاص بتدني قيمة الأصول خلال السنوات القادمة أن يحدث فرق عن هذه الدراسة ويساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

مما سبق يقتضي قبول الفرضية الصفرية ١-١-٠ H والتي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على الأصول ROA في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي.

الفرضية العدمية الفرعية الثانية ٢-١-٠ H:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الإنحدار المتعدد من أجل التعرف إلى أثر

تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي، والجدول (٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (٧): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً

لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك التجارية الأردنية

قيمة F	R ²	R	Collinearity Statistics		مستوى دلالة T	قيمة T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	الأبعاد
			VIF	Tolerance						
٢,٤٢٠	.٢٠٠	.٤٤٧a	١,٠٤	.٩٦١	.٩٥٥	-.٠٥٦-	-.٠٠٧-	١,٤٤٨	-	الافصاح في عرض البيانات
			١,٠٢	.٩٧٥	.٦٩٠	.٤٠١	.٠٤٨	١,٨٠١	.٧٢	الافصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية
			١,٠٣	.٩٦٧	.٠٩٤	١,٧٠٠	.٢٠٣	٢,٣٣٢	٣,٩	الافصاح عن تحقق الايراد
			١,٠٢	.٩٧٢	.٨٨٢	.١٤٩	.٠١٨	٢,٦٦٤	.٣٩	الافصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات
			١,٠٢	.٩٧٥	.٠٩٩	١,٦٧٨	.٢٠٠	٢,٦٦٠	٤,٤	الافصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية
			١,٠٣	.٩٦٧	*.٠١٦	٢,٤٩٣	.٢٩٨	١,٤٩٥	٣,٧	الافصاح المحاسبي عن الاصول المعنوية (الغير ملموسة)

• دالة عند مستوى (٠,٠٥) فأقل.

يتضح من الجدول (٧)، وبمتابعة قيم إختبار (t) المحسوبة أن المتغيرات الفرعية، والمتعلقة بـ (الإفصاح في عرض البيانات المعيار المحاسبي الدولي رقم (١)، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨)، والإفصاح عن تحقق الإيراد المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨)، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦)، والإفصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦)، ليس تأثير على العائد على حقوق الملكية ROE، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (-٠,٠٥٦) للإفصاح عن البيانات المالية، وبلغت بلغت قيم (t) المحسوبة (٠,٤٠١) للإفصاح عن التقديرات والسياسات والاختفاء المحاسبية، وبلغت بلغت قيم (t) المحسوبة (١,٧٠٠) للإفصاح عن تحقق الإيراد، وبلغت بلغت قيم (t) المحسوبة (٠,١٤٩) للإفصاح عن الممتلكات والمعدات، وبلغت بلغت قيم (t) المحسوبة (١,٦٧٨) للإفصاح عن الانخفاض بقيمة الموجودات، وهي قيم غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) ومقارنة أيضا مع T الجدولية، ويتضح من الجدول (١) أن المتغير المتعلق بـ الإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة) له تأثير على العائد على حقوق الملكية ROE حيث بلغت قيمة الاحصائي (t) (٢,٤٩٣) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وقد بلغت قيمة الاحصائي (F) (٢,٤٢٠) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) وبلغت T الجدولية ١,٩٦%.

بعد دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على العائد على حقوق الملكية، تبين للباحث عدم وجود أثر للمتغير المستقل بعناصره (الإفصاح في عرض البيانات، الإفصاح عن المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية، والإفصاح عن تحقق الإيراد، والإفصاح المحاسبي عن

الممتلكات والمعدات، والافصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية)، عدا الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة أي (المعنوية)، والتي تبين من خلالها أهمية الإفصاح عنها لما في ذلك تأثير واضح على قرارات المستثمرين، وبيان مدى الشفافية والموضوعية للبنوك التجارية المفصحة، حيث تبين قيام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق الإفصاح المحاسبي لقوائمها المالية كما يلي :

أولاً: في قائمة المركز المالي فإن بند الموجودات غير ملموسة أدرجت قيمتها بالصافي، وتدعم من خلال الإيضاحات التي كانت تمثلها الشهرة الناتجة عن الاندماج. وقد ذكرت إدارة بنك الاستثمار العربي القيام بشراء ٥٥% من رأس مال شركة المرشدون العرب المساهمة الخاصة أصبحت تابعة له نتيجة هذا الاندماج، والذي بدوره يزيد من قيمة الأصول المعنوية. علاوة على ما حدث بالبنك التجاري سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ من تحويل مبلغ ٤٨١٨٦٢ دينار إلى ممتلكات ومعدات من أصول غير ملموسة لأنها لا تدرج تحت أصول غير ملموسة وتم رسملتها، وتبينت تلك الرسملة من خلال ادراجها في القوائم المالية للسنة المالية، في حين كان يعرض البنك ايضا نسبة التخفيض على قيمة الأصول الغير ملموسة (المعنوية)، مثل أنظمة البرامج والحاسوب ليتم احتساب قيمة التخفيض السنوي، وكما تبين من فحص القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية مجتمعة ،ان نسبة تخفيض تلك الأصول، وخصوصا الأنظمة الحاسوبية التي تراوحت من ١٥%-٢٠% في نهاية كل سنة وهذا بدوره يؤثر على المستثمرين من خلال عملية ((الإفصاح))، عند اختيار الأسهم مما يدعم قرارهم من حيث الشفافية والموضوعية والذي بدوره يزيد من حصة البنك السوقية ويساعد في نجاح البنك وإدارته في تعظيم ثروة الملاك وهو الهدف الأول لنجاح أي منظمة ربحية، مع مراعاة العوامل المؤثرة الأخرى كالربح، والبيئة ودرجة المنافسة المحلية والعربية والقوانين والتشريعات.

ثانيا : تظهر التغيرات في قائمة الدخل لنفس السنة سواء من ربح أو خسارة، سواء للأصول الملموسة أو غير الملموسة، والتي تساعد الملاك في التأكد من ما ذكر في قائمة المركز المالي للبنوك التجارية، وقياس مدى تحقيق الأرباح والخسائر، وكان من الاجدر الاخذ بعين الاعتبار قدرة مساهم البنك التجاري على التحليل المالي، من خلال النسب المالية كنسبة السيولة، ونسب الربحية ونسب المديونية وغيرها من النسب التي تساعده في اتخاذ القرار المناسب.

ثالثا : قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر القائمة الهامة في القوائم المالية للبنك والتي تتضح بوجودها الصورة الكاملة للمستثمرين.

رابعا : قائمة الايضاحات والافصاحات والتي اعتمد عليها الباحث للوصول لنتائج البحث، حيث بينت هذه القائمة كافة تفاصيل بنود قائمة المركز المالي والسياسات الدولية المتبعة من البنك، سواء على معايير المحاسبة الدولية او معايير اعداد التقارير المالية، حيث اعتمد الباحث وبشكل أساسي على المعلومات المفصّل عنها وفق مضمون قائمة الإيضاحات، لمعرفة السياسات المتبعة لكل معيار من معايير المحاسبة الدولية المختارة، والتي تم دراستها واحتساب قيمة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وفق احدث الدراسات ذات الصلة.

ومما سبق يقتضي قبول الفرضية الصفرية ٢-١ H٠ بالنسبة لـالأثر لكل من الإفصاح في عرض البيانات، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية، والإفصاح عن تحقق الإيراد، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات، والإفصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية، والعائد على حقوق الملكية ROE ورفضها بالنسبة لأثر المتغير

(الافصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة) على العائد على حقوق الملكية ROE،
والجدول التالي يوضح قيمة التفسير — الافصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية الغير ملموسة
على العائد على حقوق الملكية ROE.

الجدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression

للتنبؤ بالعائد على حقوق الملكية ROE من خلال الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة

Collinearity Statistics		مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	قيمة (F)	قيمة R ² معامل التحديد	ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	Model
VIF	Tolerance						
١,٠٠٠	١,٠٠٠	* ٠,٠٠٧	٢,٧٧٥	٧,٧٠١	.١٠٩	الافصاح عن الأصول الغير ملموسة	١

* دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة بسوق عمان المالي والذي أظهر أن الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة هو المتغير الوحيد الذي أثر في العائد على حقوق الملكية ROE، وفسر ما مقداره (١٠,٩%) من التباين في المتغير

التابع، وقد تم خروج المتغيرات المتعلقة بـ الإفصاح في عرض البيانات، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية، والإفصاح عن تحقق الإيراد، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات، والإفصاح عن انخفاض قيمة الأصول للبنوك التجارية لعدم وجود أثر لهم على المتغير التابع ROE.

مما سبق تبين للباحث أن الأصول الغير ملموسة لها أهمية وأثر على العائد على حقوق الملكية بعكس العائد على الأصول حيث لم يجد الباحث أي أثر بين تلك العناصر على العائد على الأصول، تبين هذه النتيجة أن تطبيق الإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية ((الغير ملموسة)) كان له أثر على العائد على حقوق الملكية ROE للبنك، بطريقة إيجابية حيث أنه كلما زادت نسبة الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي بدوره الى، زيادة نسبة الشفافية والتي بدورها ستزيد من نسبة الاستثمار في الملكية العامة للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، كما أن نسبة تفسير التغير في حقوق الملكية وتحسين الأداء المالي بلغت ١٠,٩ أي ما يقارب ١١% والذي يفسر فقط قيمة النسبة في تحسين الأداء المالي، أي ان هناك عوامل أخرى تؤثر بنسبة ٨٩% من التحسن في الأداء المالي وقد يعتبر مجالاً لدراسات مستقبلية، أي ان وبعد اثبات كون الفرضية الرئيسية الإفصاح يؤثر بنسبة ١٠,٩% من التحسن في الأداء المالي كما سيقوم الباحث بالتوصيات في الفصل الخامس بدراسة عوامل أخرى، قد يكون لها تأثير وتفسير عن تحسن الأداء المالي، حيث تهتم البنوك بها واخذها بعين الاعتبار للارتقاء بالنظام المصرفي للملكة الأردنية الهاشمية، ليصبح من الأنظمة المصرفية المعتمد على سياستها وزيادة قدرتها على المنافسة بالأسواق المالي العالمية. كما أنه و بعد

ظهور نتيجة الفرضية الفرعية الثانية لابد من التركيز على مفهوم الأصول المعنوية (الغير ملموسة) من واقع البنوك التجارية الأردنية، حيث تعرف الأصول المعنوية (الغير ملموسة) على أنها أصل غير نقدي قابل للتحديد وليس له وجود مادي ويتوقع أن، تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. ومن التعريف نلاحظ أن ما يميز الأصول غير، الملموسة بصفة عامة افتقار الوجود المادي والدرجة العالية من عدم التأكد فيما يتعلق بالمنافع الاقتصادية المستقبلية للبنوك.

رغم أن الأصول الغير ملموسة تمثلت بشكل عام بالشهرة والبحث والتطوير وبراءة اختراع والعلامات التجارية، لكن الباحث اكتشف أن التركيز على ثلاث بنود وهي التدريب والتأهيل الذي يندرج تحت الموارد البشرية وبنود برامج الحاسوب نظرا للتطور الملحوظ ببطاقات الائتمان والسحب الالي المستخدمة داخليا وخارجيا، و البنود الثالث المتمثل بالشهرة الناتجة عن الاندماج، كما سيتم مناقشة ذلك بالفصل الخامس.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

بناء على ما تم طرحه بالفصول السابقة، واستناداً إلى المحاور السابقة، صمم الباحث الجدول التالي ليخلص نتائج اختبار فرضيات دراسته، ابتداءً من الفرضية الرئيسية تتلوها الفرضيتين الفرعية، حيث تكمن خلاصة الدراسة إلى القول بأن هناك لأثر تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة بسوق عمان المالي عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على البيانات و الإفصاحات المالية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وإلى عام ٢٠١٤.

٥-١ مناقشة النتائج والاستنتاجات

بناء على ما سبق يمكن ادراج النتائج التالية:

١. وجود أثر جزئي لتطبيق الإفصاح المحاسبي المتمثل ب (الإفصاح في عرض البيانات، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية، والإفصاح عن تحقق الإيراد، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات، والإفصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية، والإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة)) لدى البنوك التجارية عينة الدراسة، على تحسين الأداء المالي المتمثل ب (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) عند مستوى دلالة ٠,٠٠٧، حيث نستنتج من ما سبق أن تطبيق الإفصاح المحاسبي المتمثل ب (الإفصاح في عرض البيانات، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية، والإفصاح عن تحقق الإيراد، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات، والإفصاح عن

انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية، والإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة) له أهمية ويجب على البنوك الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عنها.

٢. عدم وجود أثر لتطبيق الإفصاح المحاسبي المتمثل بالمعايير (الإفصاح في عرض البيانات، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية، والإفصاح عن تحقق الإيراد، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات، والإفصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية، والإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة)) على العائد على الأصول، والذي يدل على أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية السابقة لم يؤثر بشكل أساسي على تحسين الأداء المالي لكن، قد يكون تطبيق معايير محاسبة الدولية أخرى لها أثر على تحسين الأداء المالي.

٣. عدم وجود أثر لتطبيق الإفصاح المحاسبي المتمثل بالمعايير (الإفصاح في عرض البيانات، والإفصاح المحاسبي والسياسات والتغيرات والأخطاء المحاسبية في البنوك التجارية، والإفصاح عن تحقق الإيراد، والإفصاح المحاسبي عن الممتلكات والمعدات، والإفصاح عن انخفاض قيمة الاصول للبنوك التجارية، والإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (الغير ملموسة)) على العائد على حقوق الملكية ويشير الباحث الى وجود علاقة بعد الفحص من المعيار الدولي رقم (٣٨) عند مستوى دلالة ٠,٠١٦، وهو الإفصاح عن الأصول الغير ملموسة بمعدل ١٠,٩ .

الجدول رقم (٩): خلاصة نتائج فرضيات الدراسة

نتيجة الاختبار	الفرضية
رفض جزئي للفرضية العدمية (f=٧,٧٣)	الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ لتطبيق الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة بسوق عمان المالي
قبول الفرضية الفرعية العدمية (f=٢,٠١٢)	الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0,05)$ لتطبيق الإفصاح المحاسبي على العائد على الأصول في البنوك التجارية المدرجة بسوق عمان المالي.
قبول جزئي للفرضية الفرعية العدمية (f=٢,٤٢٠)	الفرضية الفرعية الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0,05)$ لتطبيق الإفصاح المحاسبي على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية المدرجة بسوق عمان المالي.

٢-٥ التوصيات

بناء على ما سبق من النتائج التي توصلت لها الدراسة فإن الباحث يوصي :

١. يوصي الباحث بعد التوصل للنتائج الاهتمام بدراسة تطبيق معايير المحاسبة الدولية الأخرى كمعيار (٢١ أسعار صرف العملات الأجنبية) (معيار ٢ الخاص بالضريبة) (معيار ٣٢ الخاص بالأدوات المالية)، لمعرفة العوامل المؤثرة على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية وفي غيرها من الشركات الصناعات الأردنية.
٢. ضرورة قيام الباحثين بدراسة العوامل الأخرى التي تؤثر بشكل إيجابي على تحسين الأداء المالي في غيرها الشركات الصناعات الأردنية وغيرها من الشركات الخدمية.
٣. إجراء دراسات تدعم سياسة التحوط لأخذ الحذر من الظروف السائدة في الدول المجاورة للمملكة الأردنية الهاشمية.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

الأنصاري، أسامة (٢٠٠٦). الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الكتب العربية، مصر

أبو نصار، محمد، وعبد الجليل، توفيق (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ١٤، العدد ٢، ص ٣٢٦-٣٤٢، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أبو نصار، محمد، وجمعه، حميدات (٢٠٠٨). معايير المحاسبة والابلاغ المالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن.

أبو حمام، ماجد (٢٠٠٩). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية تجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

بيداويد، جورج (٢٠١٢). الإفصاح المالي اثره وأهميته في نمو الاعمال التجارية العربية في استراليا، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم محاسبة، دنمارك.

الجعبري، مجدي (٢٠١١). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبة الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، العدد (٩)، الدنمارك.

دازيت، خديجة، ومبروكة، عطائه (٢٠١٣). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ليسانس غير منشورة، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

دحدوح، حسين، حمادة، رشا (٢٠١٥). نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الاعمال السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٣١)، عدد (١)، دمشق، سوريا.

السعدني، مصطفى (٢٠٠٧). مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الامارات العربية المتحدة.

سلوم، حسن، ونوري، بتول (٢٠٠٩). دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

سليم، محمد، وعثمانة، محمد (٢٠٠٦). الأهمية النسبية لبند الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العلوم الإنسانية المجلد ١٠، عدد ٢، ١٩٢-٢١٠، الأردن.

شحاتة، محمد (٢٠١٣). إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات

بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية، مجلة البحوث المحاسبية، مجلد ١٢، عدد ٢، IFRS٧

ص ١١-٥٤، السعودية .

شلاحي، بندر (٢٠١٢). تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية اعمال، قسم محاسبة، الأردن.

الطيب، سعود، وشحاتيت، محمد (٢٠١١). تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (٣٨)، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عاصي، أمارة (٢٠١٠). تقييم الأداء المالي على المصارف الإسلامية : دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الأردني، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

العكر، معتز (٢٠١٠). اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، قسم محاسبة، عمان، الأردن.

عبد الرحيم، جمال (٢٠١٥). قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية تجارة، جامعة قناة، السويس، مصر.

غياضة، سائد (٢٠٠٨)، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (١٦) الخاص بالتملكات والمعدات والمصانع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الفحاء، فهد (٢٠١٢). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم محاسبة، عمان، الأردن.

الفيومي، أحمد، والكور، عز الدين (٢٠٠٨). كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (٣٥)، العدد (١)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

كاظم، فائق (٢٠١٤). دور رأس المال الفكري في تعزيز الأداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (٢٠)، العدد (٧٨)، ١٨٤-٢١١، العراق.

كلبونة، احمد، وزريقات، قاسم، وزريقات، عمر، وسلامة، رأفت (٢٠١١). اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد ٩، عدد ٢، ص ١٤٤٧-١٤٦٥، الأردن .

لايقه، رولا (٢٠٠٧). القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية اقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

محمد، سامي (٢٠٠١). الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية واثره على ترويجها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية تجارة، جامعة بنها، مصر.

محمد، سفير (٢٠٠٩). الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الجزائر.

مطيري، مشعل (٢٠١١). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الأردن.

مسواك، حميد (٢٠١٢). تطوير القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الغير ملموسة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسيوط، مصر.

مطر، محمد (٢٠٠٦). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار الوائل للنشر، عمان، الأردن.

المهياني، محمد (٢٠٠٩). المعيار المحاسبي رقم ٣٦-انخفاض قيمة الأصول، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، تشرين الثاني، ص : ١-٣٦، دمشق، سورية.

يوسف، علي (٢٠٠٩). المعيار المحاسبي رقم ٨-السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، تشرين الثاني، ص ص : ١-٢٤، دمشق، سورية.

المراجع باللغة الانجليزية:

Ahmed, K. (٢٠١٢). **Auditing Value Measurements And Disclosures**, Master Thesis, Umea School Of Business And Economics, Umea University, Sweden.

Alamro, S., Almajali, A., and Al-Soub, Y. (٢٠١٢). **Factors Affecting the Financial of Jordanian Insurance Companies Listed at Stock Exchange**, Journal of management research, Vol. ٤, No. ٢, ٢٦٦-٢٨٩, MacrothinkInst

Badloe, A. (٢٠١١). **The Quality Of Accounting Information** , Master Thesis, Faculty Erasmus School Of Economics , University Rotterdam, Holland.

Haque, S. (٢٠١١). **Climate Change – Related Corporate Governance Disclosure Practices**, Thesis Doctor, University Of Dhaka, Bangladesh.

Lopez , E. (٢٠١١). **Voluntary Disclosure And The Cost Of Equity Capital In The Netherlands**, Master Thesis, Erasmus School Of Economics, Erasmus University Rotterdam, Holland.

Murray, A. (٢٠١٠). **Do Markets Value Companies Social And Environmental Activity ? An Inquiry Into Associations Among Social Disclosure**, Social Performance And Financial Performance, Phd Thesis College of Social Sciences, Adam Smith Business School , Accounting and Finance, University Of Glasgow, Uk

Niskanen , S. (٢٠١٣). **Outsourcing Decision – Making In Mining Industry**, Master Thesis, Oulu Business School, University Of Oulu, Finland.

Oorschot, V. (٢٠٠٩). **Risk Reporting : An Analysis Of The German Banking Industry**, Master Thesis, School Of Economics, Eraspnus University Rotterdam, Holland .

Roitto, A. (٢٠١٣). **Factors Effecting Corporate Social Responsibility Disclosure Ratings**, Master Thesis, Business School, University Of Oulu, Finland.

Saariluoma, S. **The Effects Of Ifrs ^ On Segment Disclosure- Evidence From Finnish Listed Company's**”, Master Thesis, School Of Business, University Aalto, Finland.

المواقع الالكترونية :

:<http://herkules.oulu.fi/thesis/nbnfioulu-2013.9251723.pdf>

Retrieved 10/10/2015.

: http://thesis.eur.nl/pub/5413/M098-vanOorschot_294874.pdf

Retrieved 10/9/2015.

:<http://herkules.oulu.fi/thesis/nbnfioulu-2013.0201282.pdf>

Retrieved 11/9/2015.

:http://epub.lib.aalto.fi/en/ethesis/pdf/13471/hse_ethesis_13471.pdf

Retrieved 16/9/2015

:http://alqashi.com/wp/?page_id=809 Retrieved 10/8/2015

: <http://journals.ju.edu.jo/DirasatAdm/article/viewFile/5914/4036>

Retrieved 1/9/2015

الملاحق

(1) التحليل الاحصائي

(2) القوائم المالية

```
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT الاداء
/METHOD=ENTER الافصاح
/RESIDUALS NORM(ZRESID).
```

```
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT ROA
/METHOD=ENTER aa1 aa2 aa3 aa4 aa5 aa6
/RESIDUALS NORM(ZRESID).
```

```
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT ROE
```

```

/METHOD=ENTER aa1 aa2 aa3 aa4 aa5 aa6
/RESIDUALS NORM(ZRESID) .

```

Regression

Notes

Output Created	19-نوفمبر-2015 EEST 20:38:31	
Comments		
Input	Data	C:\Users\j\Desktop\almalek.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	83
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT ROE /METHOD=ENTER aa1 aa2 aa3 aa4 aa5 aa6 /RESIDUALS NORM(ZRESID) .	
Resources	Processor Time	00:00:00.280
	Elapsed Time	00:00:00.156
	Memory Required	3268 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	272 bytes

[DataSet1] C:\Users\j\Desktop\almalek.sav

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	aa6, aa2, aa1, aa5, aa4, aa3 ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ROE

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.447 ^a	.200	.118	4.44274

a. Predictors: (Constant), aa6, aa2, aa1, aa5, aa4, aa3

b. Dependent Variable: ROE

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	286.645	6	47.774	2.420	.037 ^a
	Residual	1144.800	58	19.738		
	Total	1431.445	64			

a. Predictors: (Constant), aa6, aa2, aa1, aa5, aa4, aa3

b. Dependent Variable: ROE

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	1.163	4.111		.283	.778		
aa1	-.081	1.448	-.007	-.056	.955	.961	1.040
aa2	.722	1.801	.048	.401	.690	.975	1.026
aa3	3.965	2.332	.203	1.700	.094	.967	1.034
aa4	.397	2.664	.018	.149	.882	.972	1.029
aa5	4.464	2.660	.200	1.678	.099	.975	1.026
aa6	3.726	1.495	.298	2.493	.016	.967	1.034

a. Dependent Variable: ROE

CollinearityDiagnostics^a

Dimension	Eigen value	Condition Index	Variance Proportions						
			(Constant)	aa1	aa2	aa3	aa4	aa5	aa6
1	5.576	1.000	.00	.00	.00	.00	.00	.00	.00
2	.945	2.430	.00	.00	.00	.00	.00	.97	.00
3	.195	5.348	.00	.56	.00	.00	.00	.03	.30
4	.139	6.338	.00	.20	.29	.03	.00	.00	.46
5	.079	8.422	.01	.08	.58	.18	.10	.00	.18
6	.053	10.230	.00	.08	.01	.49	.43	.00	.02
7	.014	20.041	.99	.07	.12	.29	.47	.00	.04

a. Dependent Variable: ROE

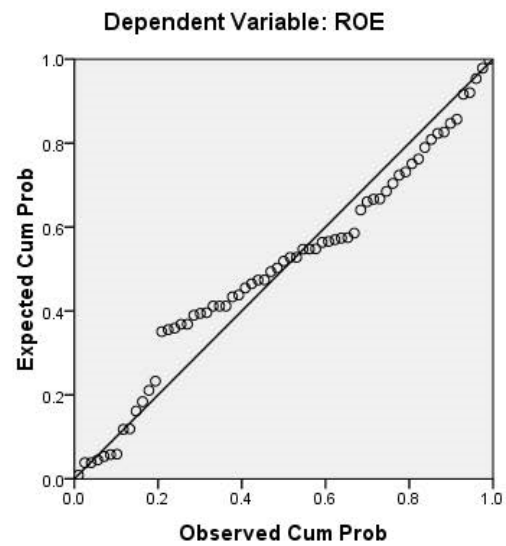
Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	2.2007	14.4376	9.1425	2.11633	65
Residual	-1.05700E1	13.72654	.00000	4.22936	65
Std. Predicted Value	-3.280	2.502	.000	1.000	65
Std. Residual	-2.379	3.090	.000	.952	65

a. Dependent Variable: ROE

Charts

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



Regression

Notes

Output Created	19-تشرين الأول-2015 EEST 20:38:10	
Comments		
Input	Data	C:\Users\j\Desktop\almalek.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	83
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	<pre> REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT ROA /METHOD=ENTER aa1 aa2 aa3 aa4 aa5 aa6 /RESIDUALS NORM(ZRESID). </pre>	
Resources	Processor Time	00:00:00.266
	Elapsed Time	00:00:00.139
	Memory Required	3268 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	272 bytes

[DataSet1] C:\Users\j\Desktop\almalek.sav

Variables Entered/ Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	aa6, aa2, aa1, aa5, aa4, aa3 ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ROA

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.415 ^a	.172	.087	.55786

a. Predictors: (Constant), aa6, aa2, aa1, aa5, aa4, aa3

b. Dependent Variable: ROA

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.757	6	.626	2.012	.079 ^a
	Residual	18.050	58	.311		
	Total	21.807	64			

a. Predictors: (Constant), aa6, aa2, aa1, aa5, aa4, aa3

b. Dependent Variable: ROA

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	-.028	.516		-.054	.957		
aa1	.165	.182	.110	.907	.368	.961	1.040
aa2	.174	.226	.093	.770	.444	.975	1.026
aa3	.570	.293	.237	1.947	.056	.967	1.034
aa4	.235	.334	.085	.701	.486	.972	1.029
aa5	.462	.334	.167	1.383	.172	.975	1.026
aa6	.341	.188	.220	1.815	.075	.967	1.034

a. Dependent Variable: ROA

CollinearityDiagnostics^a

Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions						
			(Constant)	aa1	aa2	aa3	aa4	aa5	aa6
1	5.576	1.000	.00	.00	.00	.00	.00	.00	.00
2	.945	2.430	.00	.00	.00	.00	.00	.97	.00
3	.195	5.348	.00	.56	.00	.00	.00	.03	.30
4	.139	6.338	.00	.20	.29	.03	.00	.00	.46
5	.079	8.422	.01	.08	.58	.18	.10	.00	.18
6	.053	10.230	.00	.08	.01	.49	.43	.00	.02
7	.014	20.041	.99	.07	.12	.29	.47	.00	.04

a. Dependent Variable: ROA

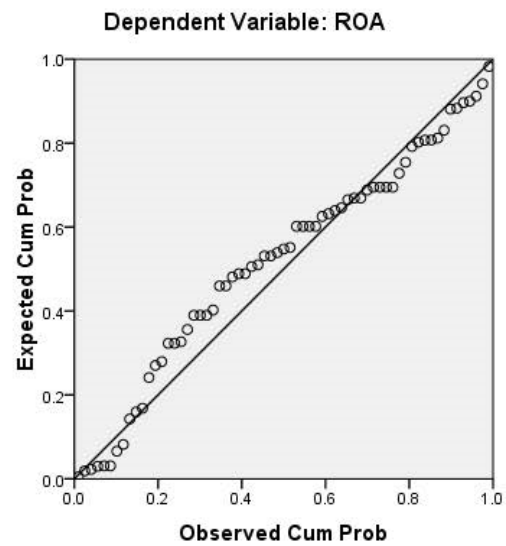
Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.5456	1.9183	1.3249	.24229	65
Residual	-1.45223E0	1.17857	.00000	.53107	65
Std. Predicted Value	-3.216	2.449	.000	1.000	65
Std. Residual	-2.603	2.113	.000	.952	65

a. Dependent Variable: ROA

Charts

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



Regression

Notes

Output Created	19-نقشرينالاول-2015 EEST 20:37:43	
Comments		
Input	Data	C:\Users\j\Desktop\almalek.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	83
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	<pre> REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT الإنداء /METHOD=ENTER الإفصاح /RESIDUALS NORM(ZRESID). </pre>	
Resources	Processor Time	00:00:00.109
	Elapsed Time	00:00:00.108
	Memory Required	1628 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	312 bytes

[DataSet1] C:\Users\j\Desktop\almalek.sav

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.092	1.939		-.047	.962		
	الافصاح	1.190	.428	.331	2.782	.007	1.000	1.000

a. Dependent Variable: الاداء

Collinearity Diagnostics^a

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	الافصاح
1	1	1.987	1.000	.01	.01
	2	.013	12.422	.99	.99

a. Dependent Variable: الاداء

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	3.4768	7.0455	5.2337	.86976	65
Residual	-5.45137E0	8.41863	.00000	2.48169	65
Std. Predicted Value	-2.020	2.083	.000	1.000	65
Std. Residual	-2.179	3.366	.000	.992	65

a. Dependent Variable: الاداء

Charts

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.092	1.939		-.047	.962		
	الافصاح	1.190	.428	.331	2.782	.007	1.000	1.000

a. Dependent Variable: الاداء

Collinearity Diagnostics^a

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	الافصاح
1	1	1.987	1.000	.01	.01
	2	.013	12.422	.99	.99

a. Dependent Variable: الاداء

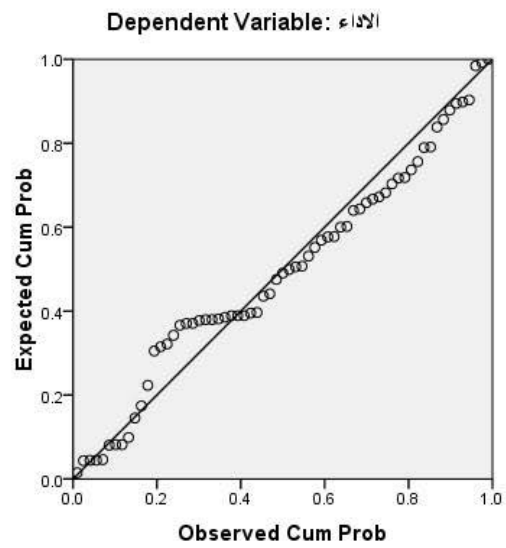
Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	3.4768	7.0455	5.2337	.86976	65
Residual	-5.45137E0	8.41863	.00000	2.48169	65
Std. Predicted Value	-2.020	2.083	.000	1.000	65
Std. Residual	-2.179	3.366	.000	.992	65

a. Dependent Variable: الاداء

Charts

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



بنك الأردن

قائمة المركز المالي الموحدة سنة 2014

2013	2014	ايضاح	الموجودات
دينار 222203686	دينار 258250810	4	نقذة وأرصدة لدى بنوك مركزية
174239024	205319866	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8508000	-	6	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
755072	4855899	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
65988144	47428226	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
867322	750745	38	مشتقات أدوات مالية
1040347184	1100617301	9	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي
440199205	451957464	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
2724672	1	11	استثمارات بشركات حليفة
27155770	27268112	12	ممتلكات ومعدلات بالصادفي
2534327	3371359	13	موجودات غير ملموسة بالصادفي

16613171	19984865	ب/19	موجودات ضريبية مؤجلة
74801421	70382718	14	موجودات أخرى
2076936998	2190187366		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
			المطلوبات:
69916512	74426183	15	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1544205723	1628473303	16	ودائع عملاء
921415505	102111486	17	تأمينات نقدية
7576946	8792943	18	مخصصات متنوعة
16947814	15998305	أ/19	مخصص ضريبة دخل
-	500956	20	أموال مقرضة
24656912	20022138	21	مطلوبات أخرى
24656912	1850325314		مجموع مطلوبات
			حقوق الملكية:
			حقوق مساهمي البنك:
155100000	155100000	22	رأس المال المكتتب به والمدفوع

54601184	61177439	23	احتياطي قانوني
13715928	13714543	23	الاحتياطي الاختياري
11907433	13128988	23	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
2319566	2921601	23	احتياطي خاص
(11643042)	(10326397)	24	فروقات ترجمة عملات أجنبية
33450490	17959472	25	احتياطي قيمة عادلة بالصافي
57534189	82070084	26	الأرباح المدورة
316985748	335745730		مجموع حقوق الملكية
4505838	4116322		حقوق غير المسيطرين
321491586	339862052		مجموع حقوق الملكية
2076936998	2190187366		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

54601184	61177439	23	احتياطي قانوني
13715928	13714543	23	الاحتياطي الاختياري
11907433	13128988	23	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
2319566	2921601	23	احتياطي خاص
(11643042)	(10326397)	24	فروقات ترجمة عملات أجنبية
33450490	17959472	25	احتياطي قيمة عادلة بالصافي
57534189	82070084	26	الأرباح المدورة
316985748	335745730		مجموع حقوق الملكية
4505838	4116322		حقوق غير المسيطرين
321491586	339862052		مجموع حقوق الملكية
2076936998	2190187366		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

5349386	5131143	13 و 12	استهلاكات وإطفاءات
18100947	19248982	35	مصاريف أخرى
13746116	9396842	9	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
874458	2178042	18	مخصصات متنوعة
64284783	64650078		إجمالي المصاريف
50204089	59997855		الربح من التشغيل
(8231)	2042	11	حصة الشركة من الربح أو خسارة شركة حليفة
50204089	59999897		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(13810911)	(15175308)	19	ينزل: مصروف ضريبة الدخل للسنة
36393178	44824589		الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)
40739214	47127403		مساهمي البنك
(4346036)	(2302814)		حقوق غير مسيطرين
36393178	44824589		حصة السهم من الربح للسنة
0.263	0.304	36	أساسي
0.263	0.304	36	مخفض

قائمة الدخل الشامل الموحد

2013	2014	قائمة ب
36393178	44824589	الربح للسنة
		بنود الدخل الشامل الاخر
		البنود القابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحد
(10617984)	3870140	فروقات ترجمة عملات أجنبية
		البنود الغير قابلة للتحويل لقائمة الدخل الموحد
(536777)	(1029646)	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
22858426	(6029617)	التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة
22321649	(7059263)	
48096843	41635466	اجمالي الدخل الشامل -
		اجمالي الدخل الشامل العائد إلى
57858082	42024982	مساهمي البنك
(9761239)	(389516)	حقوق غير مسيطرين
48096843	41635466	

بنك الأردني الكويتي

قائمة المركز المالي الموحدة سنة 2014

2013	2014	ايضاح	الموجودات
دينار 368043325	دينار 328810958	4	نقذة وأرصدة لدى بنوك مركزية
256730022	211823670	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3562725	11107725	6	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1328188339	1306259250	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
78264934	52767542	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
27273622	29873323	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
341127753	465656017	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
14657605	16154954	11	ممتلكات ومعدات بالصافي
3197186	7362498	12	موجودات غير ملموسة بالصافي
3945011	6527456	19/-	موجودات ضريبة مؤجلة
127475223	173371173	13	موجودات أخرى
2552465748	2609714566		مجموع الموجودات

<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>			
			المطلوبات:
374832240	340190210	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1601864631	1669839041	15	ودائع عملاء
68060691	82697561	16	تأمينات نقدية
8000000	11725398	17	أموال مقرضة
9016943	9223890	18	مخصصات متنوعة
15029541	13789069	أ/19	مخصص ضريبة الدخل
2000625	3077201	د/19	مطلوبات ضريبية مؤجلة
64326714	42261269	20	مطلوبات أخرى
2143131385	2172758639		مجموع مطلوبات
			حقوق الملكية:
			حقوق مساهمي البنك:
100000000	100000000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
65622654	71918373	أ/22	الاحتياطي القانوني
119698801	132234517	ب/22	الاحتياطي الاختياري

185805	227597	ج/22	احتياطي تقلبات دورية
12141495	12982394	د/22	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
5107767	6043831	23	صافي احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
101769877	108377609	24	الأرباح المدورة
404526399	431784321		مجموع حقوق مساهمي البنك
4807964	5171606		حقوق غير المسيطرين
409334363	436955927		مجموع حقوق الملكية
2552465748	2609714566		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بنك الأردن الكويتي

قائمة الدخل الموحد 2014

2013	2014	إيضاح	
<u>دينار</u> 141959136	<u>دينار</u> 134198963	26	الفوائد الدائنة
33+467836	45701374	27	ينزل : الفوائد المدينة
95175503	88497589		صافي إيرادات الفوائد
12023302	12695494	28	صافي إيرادات العمولات
107198805	10119308		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
3084005	3013354	29	أرباح عملات أجنبية
(1102954)	(3804029)	30	(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1603609	2178069	9	توزيعات أرباح نقدية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	869243	31	أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
12229921	20654238	32	إيرادات أخرى
123013386	124103958		إجمالي الدخل

22888277	22058983	33	نفقات الموظفين
1785618	3194382	11 و 12	استهلاكات وإطفاءات
13970813	19804760	34	مصاريف أخرى
16551074	14355560	7	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
1783095	1795476	18	مخصصات متنوعة
56978877	61209161		إجمالي المصاريف
66034509	62894797		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (هـ)
18616674	16133101	19/ب	ينزل: مصروف ضريبة الدخل للسنة
47417835	46761696		الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)
			يعود إلى :
47496368	46545475		مساهمي البنك
(78533)	216221		حقوق غير المسيطرين
			حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
-/475	-/465	35	أساسي ومخفض
47417835	46761696		الربح للسنة-قائمة (ب)
			بنود الدخل الشامل الأخر

			بنود غير قابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحدة
3066725	859868		صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
50484560	47621564		إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
			إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى
50441257	47257922		مساهمي البنك
43303	363642		حقوق غير المسيطرين
50484560	47621564		المجموع

بنك العربي

قائمة المركز المالي الموحدة سنة 2014

2013	2014	ايضاح	الموجودات
دينار 4331096	دينار 3930155	5	نقذة وأرصدة لدى بنوك مركزية
2676405	3313566	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
241943	283639	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
176900	297432	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
8369	16438	40	مشتقات مالية-قيمة عادلة موجبة
205461	223737	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
10539256	11050831	10	تسهيلات ائتمانية مباشرة بتكلفة المطفأة
4697969	5171075	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1123719	1052137	12	استثمارات في شركات تابعة وحليفة
200619	192297	13	موجودات ثابتة
23486	26416	15	موجودات ضريبية مؤجلة
313149	302054	14	موجودات أخرى

24538372	25859777		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
			المطلوبات:
1752700	2277672	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
15794047	17095278	17	ودائع عملاء
2449621	1842770	18	تأمينات نقدية
1500	5400	19	أموال مقرضة
10012	17630	40	مشتقات مالية بالقيمة العادلة
80266	83008	21	مخصصات أخرى
123121	143276	20	مخصص ضريبة الدخل
5433	8320	23	مطلوبات ضريبية مؤجلة
266258	345350	22	مطلوبات أخرى
20582958	21818904		مجموع مطلوبات
			حقوق الملكية:
			حقوق مساهمي البنك:
534000	569600	24	رأس المال المكتتب به والمدفوع

859626	859626	24	علاوة اصدار
421741	470579	25	احتياطي اجباري
614920	614920	26	الاحتياطي الاختياري
200468	200468	28	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
14271	(103472)	29	احتياطي ترجمة عملات أجنبية
1066674	1066674	27	احتياطي عام
(182357)	(178066)	30	احتياطي تقييم استثمارات
425971	540544	31	الأرباح المدورة
3955414	4048703		مجموع حقوق الملكية
24538372	25859777		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بنك العربي

قائمة الدخل الموحد 2014

2013	2014	إيضاح	
1027810	1041502	32	الفوائد الدافئة
438103	434549	33	الفوائد المدينة
589707	606953		صافي إيرادات الفوائد
162846	170533	34	صافي إيرادات العمولات
752553	777486		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
17704	29255		فروقات صلات أجنبية
5445	6188	35	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1370	5969	9	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
73350	76167	36	توزيعات نقدية من أرباح شركات تابعة وحليفة
23961	31560	37	إيرادات أخرى
879383	926625		إجمالي الدخل
191729	208789	38	نفقات الموظفين
27246	26838	13	استهلاكات وإطفاءات

152605	163934	39	مصاريف أخرى
36059	31834	10	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطفأة
2913	288	11	مخصص تدني موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
10268	6563	21	مخصصات أخرى
420820	438246		إجمالي المصاريف
458563	488379		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
112337	128691		ينزل: مصروف ضريبة الدخل للسنة
346226	359688		الربح للسنة

بنك المال الأردني

قائمة المركز المالي الموحدة سنة 2014

2013	2014	ايضاح	الموجودات
دينار 281526628	دينار 325118703	4	نقذة وأرصدة لدى بنوك مركزية
124483286	147980172	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6160000	12168358	6	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10704964	14673834	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
4522021	5400417	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
676366322	794414558	9	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
504980344	554920960	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
24198102	27173329	13	ممتلكات ومعدات بالصافي
8306391	9424953	14	موجودات غير ملموسة بالصافي
7152430	7643911	23	موجودات ضريبية مؤجلة
129011951	125296446	15	موجودات أخرى
1886577482	2061689519		مجموع الموجودات

<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>			
			المطلوبات:
103021840	168920337	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1140349003	1234139403	17	ودائع عملاء
104941597	143063492	18	تأمينات نقدية
147366306	94776873	19	أموال مقرضة
-	17725000	20	اسناد اقراض
12952001	9800890	21	قروض ثانوية
-	125000	22	مخصصات متنوعة
229673	343638	23	مخصص ضريبة الدخل
229673	343638	23	مطلوبات ضريبية مؤجلة
42038177	35127067	24	مطلوبات أخرى
1562286124	1716808392		مجموع مطلوبات
			حقوق الملكية:
			حقوق مساهمي البنك:
165000000	181500000	25	رأس المال المكتتب به والمدفوع

709472	709472		علاوة اصدار
23049227	28458986	27	احتياطي قانوني
9690	9690		الاحتياطي الاختياري
7559006	8999012	27	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4076324	5647798	28	فروقات ترجمة عملات أجنبية
(1462896)	(1156006)	29	احتياطي قيمة عادلة
1022784	1022784	21	حصة حقوق المساهمين من القروض القابلة للتحويل الى أسهم
64197383	56919132	31	الأرباح المدورة
264160990	282110868		مجموع حقوق الملكية
60130368	62770259		حقوق غير المسيطرين
324291358	344881127		مجموع حقوق الملكية
1886577482	2061689519		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بنك المال الأردني

قائمة الدخل الموحد 2014

2013	2014	إيضاح	
99778429	108721849	32	الفوائد الدفئفة
57970611	54806726	33	الفوائد المديئة
41807818	53915123		صافي إيرادات الفوائد
19712325	20562158	34	صافي إيرادات العمولات
61520143	74477281		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2788462	2296325	35	أرباح عمالات أجنبية
2854408	1876401	36	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
110333	105418	8	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
95517	56569		أرباح موجودات أخرى بالكلفة المطفأة
11619347	12694436	37	إيرادات أخرى
78988210	91506430		إجمالي الدخل
15525630	16188141	38	نفقات الموظفين
3578093	3606383	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات

11685819	13302302	39	مصاريف أخرى
919020	7682930	9	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
3547941	495114	15	تدني في قيمة الأصول المستكملة وفاء لديون
(5000000)	125000	22	مخصصات (رد مخصصات) متنوعة اخرى
30256503	41399870		إجمالي المصاريف
48731707	50106560		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
11695417	13791784		ينزل: مصروف ضريبة الدخل للسنة
37036290	36314776		الربح للسنة
35182995	33521823		حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
1853295	2792953		حقوق غير المسيطرين
37036290	36314776		الربح للسنة
0/194	0/185	40	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة للعائد على مساهمين البنك

بنك الاسكن

قائمة المركز العالمي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2014

2013	2014	إيضاحات	الموجودات
<u>دينار</u>	<u>دينار</u>		نقد وأرصدة لدى بنوك المركزية
1212222931	1619961866	4	
523170889	513613066	5	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية
21812000	23147561	6	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
24105311	23166520	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2662847949	2716539690	8	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
587198	656357	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
2498555480	2391960440	10	موجودات المالية أخرى بالتكلفة المطفأة
119625128	141904780	11	ممتلكات ومعدات بالصافي
19699067	2371557	12	موجودات غير ملموسة بالصافي
25199432	36097883	19	موجودات ضريبية مؤجلة

119264970	104169747	13	موجودات أخرى
7227090355	7594929467		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
592859602	603476645	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5093448045	5459896679	15	ودائع عملاء
227876049	237460878	16	تأمينات نقدية
17004724	21698428	17	أموال مقترضة
32001388	35719559	18	مخصصات متنوعة
42065592	43543517	19	مخصص ضريبة الدخل
1762896	2056712	19	مخصص ضريبة مؤجلة
162976532	152678920	20	مطلوبات أخرى
6169994828	6556531338		مجموع المطلوبات

تعتبر الإيضاحات المرفقة من الرقم (1) إلى الرقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

تابع....

2013	2014	إيضاحات	الموجودات
			حقوق الملكية:
			حقوق مساهمي البنك
252000000	252000000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
357925469	357925469	21	علاوة إصدار
141068190	155006478	22	الاحتياطي القانوني
33222068	33222068	22	الاحتياطي الاختياري
26844724	29101000	22	احتياطي المخاطر المصرفية العامة
5689423	6426421	22	احتياطي الخاص
42274693)	(62331553)	23	فروقات ترجمة عملات اجنبية
(388830)	(266054)	24	احتياطي القيمة العادلة-بالصافي
197730117	213731123	25	أرباح مدورة
971816463	984814952		مجموع حقوق مساهمي البنك
85279064	53583177		حقوق غير المسيطرين

1057095527	1038398129		مجموع الحقوق الملكية
7227090355	7594929467		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من الرقم (1) إلى الرقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

بنك الاسكن

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013	2014	إيضاحات	الموجودات
<u>دينار</u>	<u>دينار</u>		الفوائد الدائنة
364915097	383607423	27	
(107298100)	(118298439)	28	الفوائد المدنية
257616997	265308984		صافي إيرادات الفوائد
33522764	35047095	29	صافي إيرادات العمولات
291139761	300356079		صافي إيرادات الفوائد والعمولات

27159715	15213091	30	أرباح العملات الأجنبية
1341553	296945	31	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
37334924	30409533	32	إيرادات أخرى
356975953	346275648		إجمالي الدخل
69132882	71808849	33	نفقات الموظفين
11388374	13418316	11 و 12	استهلاكات وإطفاءات
46214120	55873478	34	مصاريف أخرى
74733731	38061952	8	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
5379843	5010031	18	مخصص متنوعة
206848950	184172626		إجمالي المصروفات
150127003	162103022		الربح قبل الضرائب
(43200374)	(38185793)	19	ضريبة الدخل
106926629	123917229		الربح للسنة
			ويعود إلى
99781477	120238415		مساهمي البنك
7145152	3678814		حقوق غير المسيطرين

106926629	123917229		
0,396 دينار	0,477 دينار	35	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة العائد إلى مساهمي البنك

تعتبر الإيضاحات المرفقة من الرقم (1) إلى الرقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

بنك الإسكان

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013	2014	الموجودات
<u>دينار</u>	<u>دينار</u>	
106926629	123917229	الربح للسنة
		يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى التي قد يتم تحويلها إلى الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة
(34210190)	(26982856)	فروقات ترجمة عملات الأجنبية
		يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى التي لن يتم تحويلها إلى الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة

(77052)	83692	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة
(34287242)	(26899164)	مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة بعد الضريبة
72639387	97018065	مجموع الدخل الشامل للسنة
		لجمالي الدخل الشامل
83332936	100265252	مساهمي البنك
(10693549)	(3247187)	
72639387	97018065	غير المسيطرين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من الرقم (1) إلى الرقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.